ابنُ بقيَّة العبديّ وآراؤُه النحوية

جمعًا ودراســـةً

دكتــور
هشام السعيد حسن البلتاجي
كلية اللغة العربيـة بالمنصورة ـ جامعة الأزهـر

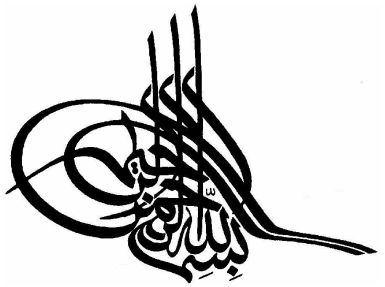

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (١)

(صدق الله العظيم)

(١) جزء من الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الأمينِ، وعلى آله وصحبِهِ والتابعينَ لهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدّينِ. وبعد

فقد شهد النصفُ الثاني من القرن الرابعِ الهجريِّ كوكبةً من أئمةِ النَّحوِ الأعلامِ، من أمثال السيرافيِّ (ت٣٦٨هـ)، وابنِ خالويهِ (ت٣٧٠هـ)، وأبي عليٍّ الفارسيِّ (٣٧٧هـ)، والرمَّانيِّ (ت٣٨٤هـ)، وابنِ جني (ت٣٩٢هـ، وابن فارسٍ (ت٣٩٥هـ) وغيرهم، ممَّن ذاعَ صِيتُهم، وسعِدت مؤلفاتُهم بهم، وكتب الله لها القبول، فأقبل الناسُ عليهَا في مختلف القرون من بعدهم، وقد شهدتْ هذهِ الحقبةُ أيضا الشيخَ أبا طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العَبْدِيّ (ت٤٠٦هـ)، غير أنه لم ينل من الشهرةِ ما لهؤلاء السابقين، وكثيرًا ما رأيتُ اسمهُ يتردد في ثنايا المصنفات النحويةِ والصرفيةِ، إلا أنني لم أظفر ببحثٍ مستقلٍّ يجمع تلك الآراء؛ ليستجلي منها وبها منهج الشيخِ، وسماتِ شخصيته النحويةِ (١)، على الرغم مما سطرته كتبُ التراجِم ثناءً عليه، وخاصةً مصنَّفهِ الذي شرح فيه الإيضاح العضُديّ، كتابَ شيخه الفارسي؛ لذا عزمتُ أمريَ أن أجمعَ آراءه النحويةَ مما تيسر لي من مصنفات اللاحقين له؛بغيةَ التعرُّفِ على فكرِ الشيخِ، واتجاهِهِ النحويِّ، وقد بلغت سبعة عشر موضعًا، بداية من مصنفات القرن السادس، وانتهاء بالقرن الثاني عشر الهجريين.

(١) كنت قد عقدت العزم على دراسةِ الآراء النحويةِ والتصريفيةِ للشيخ، وبعد استقراء ما وقع تحت يدي من مصنفات جمعت منها ما نسبه إليه اللاحقون، وكنت قد انتهيت مما يقرب من إحدى عشرة مسألة، إذ أخبرني الثقةُ أن الدكتور/ عبد الرحمن الحُميدي الأستاذ بجامعةِ الإمام محمد بن سعود، له بحث في آراءِ الشيخ، وبعدَ جهدٍ جهيدٍ تبين لي أن البحث بعنوان: آراءُ أبي طالب العبديِّ التصريفيةِ. جمعً ودراسة، فنحيتُ الصرفَ جانبًا، وجعلتُ بحثي مقصورًا على الآراءِ النحويَّةِ فقط.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينت فيها سبب اختياري للموضوع، ثم منهج البحث وخطته.

الفصل الأول: وشملَ مبحثين:

أحدهما: ابن بقية العبدي (السيرةُ والمسيرة). ذكرتُ فيه: اسمه ونسبه، حياته ومنزلته، شيوخه، تلاميذه، مصنفاته، ووفاته.

الثاني: شخصيته النحوية. تحدثت فيه عن آرائه النحوية التي سُبِق إليها، الآراء التي انفرد بها، مصادره في آرائه، أدلته، اتجهاهه النحوي، ثم أثره في الخالفين.

الفصل الثاني: آراؤه في (البنيةِ وما إليها).

وشملَ الحديث عن سبع مسائل.

الفصل الثالث: آراؤه في (التراكيب).

وشملَ الحديث عن عشر مسائل.

وكان منهج الدراسة في المسائل كالآتي:

-أقدِّم للمسألة بتوطئة يسيرة.

-أُفصِّل الآراء في المسائل مع أدلتها، مبتدئًا —في الغالب-بما نُسِب إلى العبديِّ.

-أقوم بالترجيح نهاية المسألة، ومن ثم أذكر هل أوافق العبديَّ في رأيه أو لا.

الخاتمة: وبها ما خَلُصَ إليهِ البحثُ من نتائج.

ثم ذيلت البحث بمسرد المصادر والمراجع، ثم المسرد العام لجزئيات البحث.

وختاما أسألُ الله –عز وجلَّ–أن أكون قد وُفِّقتُ في تلك الإلماعة عن هذا النحويِّ الجليل، وأن يكون إضافة إلى المكتبةِ العربية، وأن يغفر لصاحبه ما وقع فيه من خطأ أو زلل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

د/هشام السعيد البلتاجي

المبحث الأول

(ابنُ بقيِّة العبديّ .. السيرةُ والمسِيرة) (١)

اسمه ولقبه وكنيته:

هو أحمد بن بكر بن أحمد (أو ابن محمد) (٢) بن بقية العَبْدِيّ، وكنيتهُ أبو طالب (٣)، والعَبْدِيّ – بفتح العين المهملة، وسكون الباء الموحدة، وبعدها دال مهملة–هذه النسبة إلى عبد القيس بن أَفْصَى بن دُعْمِيّ، وهي قبيلة كبيرة مشهورة(٤) . يقول القفطي: "نسبته أشهر من اسمه" (٥).

حياته ومنزلته:

أخبار العبديِّ التي نُقِلت إلينا عن حياته قليلةٌ جدًا، وقد نص أصحابُ التراجِم على ذلك، يقول القفطي: "ولم أطَّلع على شيءٍ من أحواله حتى أذكره" (٦)، وقال

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٨٦/٢، معجم الأدباء ٢٠٤/١، نزهة الألباء ٢٤٦، وفيات الأعيان ١٠١/١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧١، تاريخ الإسلام ١٣٧/٢٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين ٢٥٢، الكامل في التاريخ ٩٠/٩، بغية الوعاة ٢٩٨/١، الوافي بالوفيات ١٦٦/٦، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٣١/١، كشف الظنون ٢١٢، ١٧٩٧، إيضاح المكنون ٤٥١/٢، معجم المؤلفين ١٧٤/١، الأعلام ١٠٤/١.

(٢) كذا في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧١.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ١٣٧/٢٨، الوافي بالوفيات ١٦٦/٦، البغية ٢٩٨/١.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ١٠١/١. يقول القلقشندي: "بنو عبد القيس –بطن من اسد من ربيعة من العدنانية، وهم بنو عبد القيس بن اقصى بن دُعْميّ بن جديلة بن اسد، وفي النسبة إليهم مذاهب، أحدها: عبديّ، على النسبة الأولى، والثاني: قيسيّ، على النسبة الثانية، والثالث: عبقسى على النسبة اليهما جميعا. وكانت ديارهم بتهامة، ثم خرجوا الى البحرين، وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلموا." نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٣٨/١، وانظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٧٢٦/٢.

(٥) إنباه الرواة ٣٨٦/٢.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ١٠١/١.

ياقوت: "لم أجد له خبرًا فأحكيه إلا ما حكى هو عن نفسه ...." (١)، ثم ساق أحداث مجلس له مع أبي محمد بن يوسف بن أبي سعيد السيرافي.

لكننا نستطيع القول بأنه سكن بغداد وأقرأ بها النحو، دليل ذلك ما قاله الذهبي: " لزم أبا عليّ الفارسيّ حتى أحكم الفنّ، وتصدر ببغداد" (٢). وكان من قدر الله له أن عاصرَ إئمة أعلامًا ذاعَ صِيتُهم، وطبَّقت شُهرتُهم الآفاق، مما أدى إلى كسادِ سوقهِ، ولم يحصُل له من السمعةِ ما حصلَ لهم، من أمثالِ ابن جني وغيره؛ حتى كثرت شكواه من ذلك (٣)، يقول الذهبي:" وكان العبديُّ كاسدَ السوقِ لا يحضرُ عنده إلا القليل، وإنما يزدحمون على ابن جني والربعي" (٤).

ومع ذلك فقد أُثِر عن مترجميه ما قد ينبئ عن مكانته ومنزلته وتمكُّنهِ في فنِّه، يقول ابنُ خلكان:" كان فاضلا ماهرًا" (٥)، وقال ياقوت:" كان نحويا لغويا، قيِّما بالقياس والافتنان في العلومِ العربية" (٦)، وقال القفطي:" فاضلٌ في هذا الشأن [يعني علم النحو]، وكان وطئ العبارة، حسَن الغوصِ، جميل التصنيفِ" (٧).

شيوخه:

تلمذ الشيخ أبو طالب العبدي على فضلاء من أئمة اللغةِ والنحوِ في عصره، ومن أهمهم:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٠٥/١.
(٢) تاريخ الإسلام ١٣٨/٢٨.
(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٨٧/٢.
(٤) تاريخ الإسلام ١٣٧/٢٨.
(٥) توفيات الأعيان ١٠١/١، وانظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٣١/١.
(٦) معجم الأدباء ٢٠٥/١، وانظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين ٢٥٢، بغية الوعاة ٢٩٨/١.
(٧) إنباه الرواة ٣٨٦/٢،٣٨٧.

١- **أبو عمر الزاهد**، والمعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ) (١).

٢- **أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)** (٢).

٣- **أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)** (٣)، يقول القفطي:" كان اختصاصه بأبي علي وانتسابه إليه أكثر، وتعصبه له أوفر، أخذ عن أبي علي جل ما عنده" (٤).

٤- **أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ)** (٥).

تلاميذه:

وممن أخذوا عنه:

١- **أبو الفضل محمد بن عبد العزيز بن العباس الهاشمي (ت ٤٤٤هـ (٦) أو ٤٤٥هـ** (٧)).

٢- **أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبراني (ت٤٥٠هـ)** (٨).

٣- **أبو الحسين محمد بن محمد بن علي الوراق (ت٤٥٤هـ)** (٩).

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٦٠/٣، سير أعلام النبلاء ٨٥/١٢.

(٢) انظرترجمته في: تاريخ بغداد ٣١٦/٨، معجم الأدباء ٨٧٦/٢.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، نزهة الألباء ٢٣٢.

(٤) إنباه الرواة ٣٨٦/٢.

(٥) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٤، بغية الوعاة ١٨٠/٢.

(٦) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٦١٦/٣.

(٧) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥٧/٨.

(٨) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ١٢٧/١، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ٣٠٣/١.

(٩) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٨٨/٤، لسان الميزان ٤٩/٧.

مصنَّفاته:

لم تذكر كتبُ التراجِمِ للشيخ سوى مصنَّفَينِ:

أحدهما: شرح الإيضاح لشيخه أبي علي الفارسي. نال هذا الشرح قسطًا وافرا من ثناء العلماء عليه، يقول الأنباري: " اعتنى بكتاب شيخه أبي عليّ، وهو الكتاب المسمى بالعضديّ، وهو: الإيضاح، والتكملة، وشرحه شرحا كافيا شافيا، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصّناعة، وحقّق أماكن؛ حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي عليّ بكلام أبي عليّ؛ لكثرة اطّلاعه على كتبه وفوائده. وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطّرح الهوى رأى أن كلّ من تعرّض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبديّ وأخذ منه، وإن غيّر الألفاظ فيما خرج عن القصد الذي قصده" (١). وقال الأنباري: "شرَحَ كتاب الإيضاح لأبي عليٍّ شرحًا شافيًا" (٢)، وقال الذهبي:" وهو من أحسن الشروح" (٣)، وقال ابن خلِّكان:" شَرَحَ كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي وأحسن فيهِ" (٤).

والآخر: شرح مختصر الجرمي في النحو (٥).

وفاتُه:

كانت وفاته –رحمه الله تعالى–في يوم الخميس، لعشر بقين من شهر رمضان، سنة ست وأربعمائة، في خلافة القادر بالله (٦)، وقال القفطي:" إنه عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة (٧).

---

(١) إنباه الرواة ٣٨٧/٢.

(٢) نزهة الألباء ٢٤٧. وانظر: الأعلام ١٠٤/١.

(٣) تاريخ الإسلام ١٣٧/٢٨.

(٤) وفيات الأعيان ١٠١/١، وانظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٣١/١.

(٥) انظر: بغية الوعاة ٢٩٨/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٣١/١، إيضاح المكنون ٤٥١/٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٢٠٤/١، الكامل في التاريخ ٦٠٨/٧، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧١، وفيات الأعيان ١٠١/١، الوافي بالوفيات ١٦٦/٦.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٣٨٨/٢

المبحث الثاني: شخصِيَّتُهُ النّحويّة

أولا: آراؤه النحوية:

١-انفراداته:

مما نسبته المصادر إلى العبديِّ وجدتُّ آراءً ثلاثةً لم يُسبَق إليها:

الأول: رأيه في حقيقة (بله) فقد نسبَ إليهِ المرادي (١) وأبو حيان (٢) القول باشتقاقها، مخالفا بذلك قول الجمهور.

الثاني: رأيه في تأويل قول الله -تعالى -:"**وَكَذّلكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ**" (٣)، حيث نسب إليه ابنُ إياز (٤) أن النون قد حُذفت حذفًا، ثم عوض عنها بتشدي الجيم، وهو رأي لم أجده لأحد قبله، ولا لأحد بعده –فيما أعلم-. سوى أحد المحدثين، وسيأتي التفصيل لاحقًا.

الثالث: رأيه في تأويل قولهم: أنت أعلمُ وربُّك، حيث نسب إليه الرضي (٥) أن الكلامَ على تقدير جملتين، حُذف متعلّق الخبر من الأولى، والتقدير: أنتَ أعلمُ من غيرِك، وحذفَ الخبرُ ومتعلّقه من الثانية، والتقدير: وربُّك أعلمُ منكما.

٢-الآراء التي سُبِقَ إليها:

من الآراء التي نسبت إليه وهو مسبوق بها:

---

(١) انظر: الجنى الداني ٤٢٦.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٢٩٦/٥.

(٣) الأنبياء ٨٨، والشاهد في قراءة تشديد الجيم، زوهي قراءةُ ابنِ عامر وأبو بكر. انظر: إتحاف فضلاء البشر ٦٦/٢.

(٤) انظر: المحصول ٣٥١/١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٥٢١/١.

أولا: رأيه في حقية الألف من (كلا)، حيث نسب إليه ابنُ إياز (١)، وابن عقيل (٢)، والسيوطي (٣)، أن الألف أصلها الياء، وهو مسبوق في ذلك بالسيرافي (٤) والفارسي (٥).

ثانيا: رأيهُ في مسألة ما إذا احتمل الكلام حذف المبتدأ وحذف الخبر، حيث نسب إليه ابنُ إياز (٦)، وابنُ هشامٍ (٧)، والسيوطيّ (٨) أن حذفَ الخبرِ أحسنُ، وهو مسبوق في ذلك بابنِ جنّي(٩).

ثالثا: رأيه في دلالة (كاد) في النفي والإثبات، حيث نسب إليه ابنُ إياز (١٠) إن إيجابها نفيٌ، ونفيها إيجابٌ، وإن ذلك مما يحاجى به، وهو مسبوق في ذلك بثعلب(١١)، وابنِ جني (١٢).

رابعًا: رأيُهُ في إعراب الجملة بعد (كم) في نحو قولنا: كم رجلٍ جاءني، حيث نسب إليه أبو حيان (١٣)، وابنُ عقيلٍ (١٤)، وعبد القادر المكيّ (١٥)، جواز أن

---

(١) انظر: المحصول ١/١٤١.
(٢) انظر: المساعد ٤/٣٥٥.
(٣) انظر: الهمع ٣/٥٢٦.
(٤) منسوب إليه في: شرح الكافية للرضي ١/٩٢.
(٥) منسوب إليه في: المحصول في شرح الأصول ١/١٤١، التصريح ١/٦٦.
(٦) انظر: المحصول في شرح الأصول ١/٥٧٦.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٦/٣٨٥.
(٨) انظر: الهمع ١/٣٩٠، الأشباه والنظائر ٢/١٢٠.
(٩) الخصائص ١/٢٩١.
(١٠) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٤٠١.
(١١) انظر: مجالس ثعلب ١/١٤٢.
(١٢) منسوب إليه في: الدر المصون ١/١٧٦، اللباب لابن عادل الحنبلي ١/٣٩٥.
(١٣) انظر: التذييل ١٠/٣٨، الارتشاف ٢/٧٨٤،٧٨٥.
(١٤) انظر: المساعد ٢/١١٤.
(١٥) انظر: هداية السبيل ٣/٨٤٢.

يكون (أتاني) صفة لـ(رجل)، ويحذف الخبر، ويقدر بما يليق بالمعنى، ويجوز ألا تحتاج إلى الخبر؛ لأن الصفة أغنت عنه، وقاسهُ شبهًا على قولهم: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك فـ(أقل) مبتدأ، و(يقول) صفة لـ(رجل)، وأغنت عن الخبر، وهو مسبوق في ذلك بالفارسي (١).

خامسًا: رأيُهُ في مسألة الوقف بنقل حركة المنصوب، حيث نسب إليه ابنُ إياز(٢) الجواز، كالمرفوع والمجرور، وهو مسبوق في ذلك بالكوفيين (٣)، والجرمي(٤)، والأخفش (٥).

سادسًا: رأيه في عمل (ما) الحجازية مع تقديم خبرها على اسمها، حيث نسب إليه ابنُ إياز (٦) منع العمل مع التقديم، وهو رأي الجمهور صرح بذلك جمع كبير من العلماء، منهم على سبيل المثال: سيبويه (٧)، والمبرد (٨).

سابعًا: رأيه في وصفِ مجرور (ربَّ)، حيث نسب إليه السيوطي (٩) وجوب اتصافه، وهو مسبوق في ذلك بابن السراج (١٠)، والفارسي (١١).

---

(١) منسوب إليه في: شرح الكافية للرضي ٢/٩٤

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول ٢/١٠٩٤.

(٣) منسوب إليهم في الإنصاف ٢/٦٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢١٧، تمهيد القواعد ١٠/٥٢٩٥. ونسبه أبوحيان للكسائي والفراء في الارتشاف ٢/٨١٠.

(٤) منسوب إليه في توضيح المقاصد ٣/١٤٧٩، شرح الأشموني ٤/٢٩٨.

(٥) منسوب إليه في الارتشاف ٢/٨١٠، أوضح المسالك ٤/٣٤٧.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول ٢/٦٤٧.

(٧) انظر: الكتاب ١/١٥٩.

(٨) انظر: المقتضب ٤/١٨٩.

(٩) انظر: الهمع ٢/٤٣٤.

(١٠) انظر: الأصول ١/٤١٨.

(١١) انظر: الإيضاح ٢٦٤.

ثامنًا: رأيه في وقوع فاعل (نعم وبئس) نكرة مضافة إلى نكرة، حيث نسب الشاطبي (١) إليه الجواز مطلقًا، وهو مسبوق في ذلك بالفراء (٢)، والأخفش (٣)، وابن السراج (٤).

تاسعًا: رأيه في إعراب العجُزِ من قول الشاعر:

فليت كفافًا كان خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وشَرُّكَ عني ما ارْتَوَى الماء مُرْتَوِي

حيث نسب إليه ابن الشجري أنه لم يعرف في البيت إلا نصب الماء، ولم يتجه له إلا إسناد (ارتوى) إلى (مرتو)، وذلك أنه قال: معنى: (ما ارتوى الماء مرتو): ما شرب الماء شاربٌ" (٥).

وأنَّ (عنْ) فيما ذهب إليه العبدي متعلقة بـ (كفافا)، كأنه قال: فليتك كان خيرك وشرك

كافا عني ما ارتوى الماءَ مرتوٍ، وأما نصُب (الماء) فعلى تقدير حذف الجار، أي: ما ارتوى من الماء، أو بالماء (٦). ثم ذكر أنَّ أبا علي الفارسي قد أشار إلى ما قاله العبدي في كتابه التذكرة (٧).

ثانيًا: أدلته:

على الرغم من الاقتضاب الشديد في الحديث عن نسبة آراء العبديِّ فيما توفَّر لدي من مصنفاتٍ، واكتفاء أصحابها بنسبة الرأي إليه دون تفصيل، إلا أننا لم نعدم في بعض

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥٣٣/٤.
(٢) انظر: معاني القرآن ٥٧/١.
(٣) انظر: معاني القرآن ٢٦١/١.
(٤) انظر: الأصول ١١٩/١.
(٥) أمالي ابن الشجري ٢٤/٢.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١.
(٧) أمالي ابن الشجري ٢٤/٢.

المسائل من أدلة ساقها المصنفون منسوبة إليه ومنها:

١-**السماع**. حيث ردَّ ما نُسِب إلى المبرّد من أن الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ قسمٌ برأسِهِ، وليسَ مغيَّرًا عن المبنيِّ للمعلومِ، محتجًّا في ذلك بأنَّه قد سُمِع عن العربِ أفعالٌ لازمت البناء للمجهولِ، نحو: زُكِمَ، وغُبِنَ، وحُمَّ وغيرها، ردَّ هذا بأن السماع أيضا شاهدٌ بورود جموعٍ لم يُستعمل لها واحدٌ، نحو: شماطيط، وعبابيد، وأبابيد واشباهها، وليس لقائل أن يقول: إن الجمع ليس فرعًا على الواحد (١).

٢- **القياس**: حيث استدل على إعراب المضارع قياسًا على الاسم في الإبهام والشياع، بصلاحيته لزماني الحال والاستقبال، ثم تخصيصه لأحد الزمانين بخصص، كالآن وغدا (٢).

واستدلاله على جواز وقوع فاعل (نعم وبئس) نكرةً مضافةً إلى نكرةٍ، بأن النكرةَ قد تدل على الجنس قياسًا على ما فيه الالف واللام، وأنها قد تؤدي في بعض المواضع من المعنى ما تؤديه المعرفة الجنسية (٣).

واستدلاله لرجحان حذف الخبر، إذا ما دار الأمر بين حذف المبتدأ وحذف الخبر، بأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ؛ إذ الخبر قد يكون مفردًا جامدا أو مشتقًّت، وجملة على تشعب أقسامها، كما يكون شبه جملة، أما قياس في المبتدأ فأن يكون اسمً مفردً جامدً (٤).

---

(١) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٣٤٤.

(٢) السابق ١/٢١٤.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٣٣.

(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٥٧٦، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/٦٣٩.

٣–العلة. حيث علَّل لوجوب وصف المجرور بـ(ربَّ) بأنَّ ذلك قد جاء تعويضًا عن عاملها المحذوف (١).

ثالثًا: اتجاهه النحويّ:

من خلال الحديث عن آراء الشيخ وأدلته، يتبين أن الرجل كان يمتلك شخصية نحوية فرضت نفسها على مصنفات النحويين من بعده، وعلى الرغم من أن غالبية ما نسبَ إليه كان مسبوقًا به، إلا أنه ومع ذلك له آراؤه التي تفرد بها، هذا بالإضافة إلى أن آراءه التي سُبِقَ إليها تكشفُ أنَهُ لم يكن يحجرُ فكرهُ على مذهبٍ بعينه، فتارة يوافق الجمهور، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة يوافق أعلامًا بأعينهم، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

رابعًا: مصادره:

أشارت بعض المصنفات التي نقلت إلينا آراء أبي طالبٍ العبديِّ إلى بعض مصادره التي استقى منها آراءه، وصرَّح هو بها في بعضِ كُتُبِه، وتمثلت تلك المصادر في الإيماء إلى بعض الأعلام الذين نقل عنهم عن طريق المشافهة أو غيرها، ومنهم:

١- سيبويه. يقول الرضيُّ:" ونقل العبدي، .... أن المجوِّزَ لدخول الفاء مع " ان " سيبويه، خلافا للأخفش" (٢).

٢- المبرد. يقول الشاطبيُّ:" إنّ العَبْدِيّ نقل عن المبرد أَنّها [يقصد كانَ] حرفٌ، اعتبارًا بعدم دلالتها على الحدث" (٣).

٣- السيرافي. يقول أبو البركات الأنباري:" حكى أبو طالب العبدي في شرحه الإيضاح أنه كلم أبا محمد يوسف بن الحسن بن عبيد الله السيرافي –وكان

(١) انظر: التذييل ٢٨٨/١١.
(٢) شرح الكافية ٢٧١/١.
(٣) المقاصد الشافية ١٥٠/٢، وانتظر: الهمع ٤٧٤/١.

مكيناً في هذا الأمر على شهرته بين الناس باللغة –في ياء "تفعلين"، فقال: هي علامة التأنيث، والفاعل مضمر" (١).

٤- الفارسي. يقول ابنُ إياز:" حكى العبدي عن أبي عليٍّ .. أن الظرف أقوى من اسم الفاعل" (٢) يعني في العمل.

وقال أيضا:" نقل أبو طالبٍ العبديّ أن الشيخ أبا عليٍّ أجاز أن يكون انتصابُ الوجه من قولك: مررتُ برجلٍ حسن الوجهَ –على التمييز، والألف واللام زائدة" (٣).

٥- الرمانيّ. يقول ابنُ إيازٍ:" وأما تقديم كان (٤) فقال العبدي: لأنها اختصت بحكمٍ لا يوجدُ في غيرِها، حتى كانَ أبو الحسن الرمانيّ يقول: مذهب سيبويه أنها أصل الأفعال؛ ألا تراها تُذكر مع كل فعلٍ إذا أردت مُضيَّه"(٥).

٦- بعض الكوفيين. يقول ابنُ إيازٍ:" نقل العبديُّ في شرح الإيضاحِ أن بعضَ الكوفيين يشترط في ذلك [يقصد في التنازع] حرف العطف، وأنه لازمٌ"(٦).

خامسًا: أثره في الخالفين:

كما تأثَّر العبديُّ بآراء سابقيه ترجيحا وتضعيفًا، كذلك أثَّرت آراؤه في لا حقيه، نقلوها وناقشوها، وأيدها بعضُهُم، وردَّها آخرون، وومن نقلوا عنه:

(١) نزهة الألباء ٤٧، وانظر: الوافي بالوفيات ١٦٦/٦.
(٢) المحصول في شرح الفصول ٤٧٤/١.
(٣) السابق ٥٠٩/١
(٤) يعني جعلها أمَّ البابِ.
(٥) المحصول في شرح الفصول ٣٨٧/١.
(٦) السابق ٨٣٠/٢.

١- ابن الشجري (ت٥٤٢هـ). نقل عنه في موضعين في مسألة واحدة (١).

٢- ابن إياز (ت ٦٨١هـ). أكثر من نقل عنه في أكثر من أربعة عشر موضعا(٢).

٣- الرضي (٦٨٤هـ). نقل عنه في ثلاثة مواضع (٣).

٤- أبو حيان (٧٤٥هـ). نقل عنه في أربعة مواضع (٤).

٥- المرادي (ت٧٤٩هـ). نقل عنه في موضع واحد (٥).

٦- ابن هشام (ت٧٦١هـ). نقل عنه في موضع واحد (٦).

٧- ابن عقيل (ت٧٦٩هـ). نقل عنه في موضعين (٧).

٨- الشاطبي (ت ٧٩٠هـ). نقل عنه في موضعين (٨).

٩- عبد القادر المكي (ت٨٨٠هـ). نقل عنه في موضع واحد(٩).

١٠- السيوطي (ت٩١١هـ). نقل عنه في أربعة مواضع (١٠).

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١، ٢٤/٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: المحصول ١٤١/١ ، ٢١٤، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٨٧، ٤٠١، ٦٤٧/٢، ٧٦٨، ٨٠٣، ٨٩٧، ١٠٩٤.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٧١/١ ، ٥٢١، ١٨٧/٢..

(٤) انظر: التذييل ٧٦،٣٨/١٠، ٢٨٨/١١، الارتشاف ٧٨٤/٢، ٢٢٩٦/٥.

(٥) انظر: الجنى الداني ٤٢٦.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٨٥/٦.

(٧) انظر: المساعد ١١٤/٢، ٣٥٥/٤.

(٨) انظر: المقاصد الشافية ١٥٠/٢، ٥٣٣/٤.

(٩) انظر: هداية السبيل ٨٤٣/٣.

(١٠) انظر: الهمع ٤٧/١،٥٠، ٣٩٠، ٥٢٦/٣، الأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

١١- البغدادي (ت١١٥٨هـ). نقل عنه في موضع واحد (١).

١٢- التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ). نقل عنه في موضع واحد (٢).

ومن نافلة القول أن أذكر هنا ما نقله الأنباري عنه في تأويل بيتين من معلقةِ امرئ القيس، وإزالةِ ما قد يبدو من تناقضٍ بينهما في المعنى، حيث قال: " قالَ امرؤ القَيْس:

فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها ... لِما نَسَجْتها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

فمعناه: لم يدرس رسمها لنسج هاتين الريحين فقط، بل دَرَس لتتابع الرياح وكثرةِ الأَمطار، والدّليل على هذا قوله في البيتِ الآخر:

..... **فَهَلْ عِنْدَ رَسْم دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ**

ويقال: لم يعفُ رسمُها أَي لم يزِدْ رسمها لما نسجتها من هاتين الريحين، فالرّسم على هذا القول غير دارس. ومعنى قوله في البيت الآخر: فهل عند رسم دارس؟ فهل عند رسم سَيَدْرُس فيما يُسْتَقبَل، وهو السّاعةَ موجود باق! ويقال: معنى قوله: دارس قد درس بعضُه وبقي بعضُه. **وقالَ أَبو بكر العَبْدِيّ:** معناه لم يَعْفُ رسمها من قلبي، وهو دارس من الموضع" (٣).

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٧٢/١٠.

(٢) انظر: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ٦٣٩/١.

(٣) الأضداد ٨٨،٨٧.

الفصل الثاني

(البنية وما إليها)

وفيه المسائل الآتية:

١- أصل الألف في (كِلا).

٢- العلة في جعل (كان) أمَّ الباب.

٣- المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية.

٤- (بلْه) بين الجمود والاشتقاق.

٥- أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم.

٦- الوقف بنقل حركة المنصوب.

٧- تأويل قوله –تعالى–:"وَكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ"

أصلُ الألفِ في (كِلَا)

من الألفاظ التي أُلحِقت بالمثنى في إعرابه مما لا ينطبق عليها قيودُ حَدِّهِ –لفظ (كِلَا)، وقد اتفق العلماء على تثنيته المعنوية، أما اللفظية فلهم فيها رأيان:

أحدهما: أن كلا لفظ مفرد، والألف فيها لام الكلمة، وليست لامَ التثنية، وهو قول البصريين (١)، واختيار جمع كبير من العلماء (٢).

والثاني: أن (كلا) مثنى لفظا ومعنى، وأصله: (كُلّ) فخففت اللام، والألف فيها للتثنية، وحذفت النون منها لزوما لإضافة، ونسب للكوفيين (٣) ووافقهم السهيلي (٤).

وقد عرض الفريقان حججهما النقلية والصناعية ترجيحا لآرائهما، وليس هذا مكان تفصيلها، غير أنه قد تفرع على القول الأول مسألةٌ أُخْرَى، وهو الخلافُ في أصلِ الألفِ المقصورة آخر (كِلا)، هل أصلها الواو أو الياء؟، ثلاثة أقوال تفصيلها كما يلي:

القول الأول: أنّ أصلَها الياءُ، وتكتب بالياء هكذا (كِلَى)، وهو قول ابنِ بقيةَ العبديّ (٥) ونسب للسيرافي (٦)، وأبي علي الفارسي (٧).

---

(١) انظر: المقتضب ٢٤١/٣، الإنصاف ٤٣٩/٢، شرح اللمع للواسطي ١٠٩، ائتلاف النصرة ٥٥، ٥٦.

(٢) كجامع العلوم الأصفهاني في شرح اللمع ٥٥٩/٢، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٥/١، والسيوطي في الهمع ١٥١/١، وغيرهم كثير.

(٣) انظر: أسرار العربية ٨٦، الارتشاف ٥٥٨/٢.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٢٨٢، بدائع الفوائد ١٧٨/١.

(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول ١٤١/١، المساعد ٣٥٥/٤، الهمع ٥٢٦/٣.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٩٢/١.

(٧) انظر: المحصول في شرح الأصول ١٤١/١، التصريح ٦٦/١.

واستدل أصحاب هذا القول بإمالتها في قول الله –تعالى–"**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا**" (١). فقد أمَالَ فتحةَ اللام والألف بعدها حمزة والكسائي، وأخلص الباقون فتحها (٢).

وقد رد العلماء هذا الاستدلال، يقول ابن سيده: " وَلَيْسَ لَك فِي امالتها دَلِيل على أَنَّهَا من الْيَاء؛ لأَنهم قد يميلون بَنَات الْوَاو أَيْضا وَإِن كَانَ أَوله مَفْتُوحًا؛ كالمِكَا والعَشَا، فَإِذا كَانَ ذَلِك مَعَ الفتحة كَمَا ترى فإمالتها مَعَ الكسرة فِي كِلاَ أولى" (٣).

والقول الثاني: أن أصلها الواو. وهو قول البصريين (٤)، ونسب لسيبويه (٥)، ونسب لأبي علي القالي (٦)، واختاره ابن جني (٧)، والمرادي (٨)، وابن عقيل(٩). قال ابن الخشاب: " وهو الأقيس" (١٠)، وذكر العكبري أنه مذهب الأكثرين(١١).

---

(١) الإسراء ٢٣.
(٢) انظر: جامع البيان في القراءات السبع ٧٤٣/٢.
(٣) المحكم (كلو) ١٤٢/٧، وانظر: اللسان (كلا) ٢٢٧/١٥، التاج (كلو) ٤١٥/٣٩.
(٤) انظر: انظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٦٢/١، المحكم (كلو) ١٤٢/٧، اللسان (كلا) ٢٢٧/١٥، التاج (كلو) ٤١٥/٣٩.
(٥) انظر: المخصص ١٩٤/٤، شرح الكافية للرضي ١٩٢/١.
(٦) انظر: المخصص ١٩٤/٤.
(٧) انظر: سر الصناعة ١٦٢/١.
(٨) انظر: توضيح المقاصد ٣٢٨/١.
(٩) انظر: المساعد ٣٥٥/٤.
(١٠) المرتجل ٦٧.
(١١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٣/٢.

وأقوى ما استدل به أصحاب هذا الرأي أن التاء في (كلتا) قد أبدلت من الألف في (كلا)، كما أبدلت في بنت وأخت، وإبدالها من الواو أكثر من إبدالها من الياء؛ حيث لم تبدل من الياء إلا في (اثنتين) (١).

وعليه فإن (كلا) تكتب بالألف حال الإضافة إلى الظاهر مطلقا، وحال الرفع عند الإضافة إلى المضمر؛ وذلك للفرق بين ما أصله الواو وما أصله الياء كـ(رحى) فإنها تكتب بالياء؛ لأنك تقول: رحيان (٢)، وأجاز الكوفيون كتابتها بالياء، يقول ابن عقيل: "وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم؛ لأن الألف عندهم علامة تثنية، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء؛ دفعًا للبس" (٣).

والقول الثالث: إجازة الوجهين، أو التوقف عن الترجيح؛ لاستواء الأدلة. وعليه ركن الدين الاستراباذي، حيث قال: " وأما "كلا" فإنها تكتب على الوجهين، أي: على الألف وعلى الياء؛ لأن عدم قلب ألفها ياء في كلتا يدل على أن ألفها بدل من الواو، وإمالتها تدل على أنها بدل من الياء؛ لأنه لا يمكن إمالتها لكسرة الكاف؛ لأن الكسرة لا تمال لها ألف ثالثة وهي بدل عن واو" (٤). واضح من كلامه أن الوجهين عنده على السَّويَّة؛ ولذلك ساقهما دون ترجيح.

والذي يبدو راجحًا هو مذهب البصريين؛ لأنه الأقرب إلى القياس كما سلف عن ابن الخشاب (٥)، كما أن الدليل الذي استند إليه أصحاب الرأي الثاني ليس قاطعا في أن أصلها الياء؛ لأنهم قد أمالوا بنات الواو كما سلف، أضف إلى ذلك أن

---

(١) انظر: الكتاب ٣٦٤/٣، المخصص ١٩٤/٤، المحكم (كلو) ١٤٢/٧، شرح الكافية للرضي ٩٢/١، التاج ٤١٥/٣٩

(٢) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٦٢/١.

(٣) المساعد ٣٥٥/٤.

(٤) شرح الشافية ١٠٣٨/٢.

(٥) انظر: المرتجل ٦٧.

النقوش العربية الجنوبية القديمة المكتشفة، والتي يعود تاريخها إلى عصر ملوك سبأ، وهي عبارة عن نقشِ حفرٍ على لوحٍ حجري موجودٍ الآن في المتحف البريطاني بلندن، وقد كتب بالخط المسنديِّ القديم، قد جاءت فيها (كلا) على صورتها الأصلية، وهي الواو (١)، مما يقترب بنا من يقين أن الأصل في الألف هو الواو، وليست الياء. وعليه فإن البحث لا يوافق ابن بقية العبدي في مذهبه أن أصل الألف هو الياء، وأنها تكتب بالياء.

وأخيرًا فقد بقيت نقطة لا يسع البحث غض الطرف عنها ها هنا، وهي العلة في انقلاب الألف من (كلا) ياء حال إضافتها إلى المضمر نصبًا وجرًّا، وعن ذلك يقول الجوهريُّ: " فإِن قَالَ قَائِلٌ فَلِمَ صَارَ كِلا بِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ مَعَ الْمُضْمَرِ وَلَزِمَتِ الأَلف مَعَ الْمُظْهَرِ كَمَا لَزِمَتْ فِي الرَّفْعِ مَعَ الْمُضْمَرِ؟ قِيلَ لَهُ: مِنْ حَقِّهَا أَن تَكُونَ بالأَلف عَلَى كُلِّ حَالٍ مِثْلَ عَصًا وَمِعًى، إِلا أَنها لَمَّا كَانَتْ لَا تَنْفَكُّ مِنَ الإِضافة شُبِّهَتْ بِعَلَى وَلَدَى، فَجُعِلَتْ بِالْيَاءِ مَعَ الْمُضْمَرِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، لأَن عَلَى لَا تَقَعُ إِلا مَنْصُوبَةً أَو مَجْرُورَةً وَلَا تُسْتَعْمَلُ مَرْفُوعَةً، فَبَقِيَتْ كِلا فِي الرَّفْعِ عَلَى أَصلها مَعَ الْمُضْمَرِ، لأَنها لَمْ تُشَبَّه بِعَلَى فِي هَذِهِ الْحَالِ" (٢).

(١) مختارات من النقوش العربية القديمة ١٦٧، ومعلومٌ أنَّ العربيةَ الجنوبيةَ هي الأصل الذي تفرعت عنه العربيةُ الشمالية.

(٢) الصحاح (كلى) ٦/٢٤٧٥ وما بعدها.

العلة في جعلِ (كانَ) أُمِّ البابِ

أجمع العلماءُ على تقديمِ (كانَ) على أخواتها، وجعلها أمًّا للباب، وذكروا لذلك أوجهًا عدة منها (١):

أولا: سعةُ أقسامِها، وكثرة تصرفها دون أخواتها، فتأتي ناقصة، وتامة، وشأنية، وزائدة، واستثنائية. وهذا ما عبر عنه العبديُّ بقوله: " لأنها اختصت بحكم لا يكون في سائر الأفعال، وتصرف لا يوجد في غيرها، حتى كان أبو الحسن الرماني يقول: مذهب سيبويه أنها أصل الأفعال، ألا تراها تذكر مع كل فعل إذا أردت مُضِيّه، تقول: كان قام زيدٌ، وكان ضرب، وكان أخذ، وما أشبه ذلك" (٢).

ثانيًا: أنَّ الكَوْنَ الذي دلت عليهِ (كانَ) أصل يعمُّ جميع مدلولات أخواتها.

ثالثًا: أنَّ (كان) دالةٌ على مطلق الزمان الماضي، و (يكون) على مطلق الزمان المستقبل، بخلاف غيرها من أفعال هذا الباب، فإنها تدل على زمن مخصوص كالصباحِ والمساء، والعام أصل للخاص، والمطلق أصل للمقيد، والإفراد أصل للتركيب.

رابعا: أنها أكثر استعمالًا ودَورًا في كلامِ العربِ.

خامسًا: توسُّعهم فيها بما لا يستعملُ في غيرها، وعدمُ تخلّفها عن شيء جاز في أخواتها.

---

(١) حصَر هذه الأوجه بما لا زيادة عليه الدكتور/ حسن العثمان في كتابه الرائع الأمهات النحوية ١٠١ وما بعدها، وانظر: اللباب للعكبري ١/١٦٥،١٦٦، اللمحة في شرح الملحة ٢/٥٦٨، أم الباب في النحو ٤ وما بعدها. ومن تمام الفائدة ينظر: خصائص أمات الأبواب النحوية، د/ زهير سلطان، د/محمد الأشولي، بحث مستل من مجلة كلية التربية، جامعة واسط. ولا يخفى أن في بعض تلك الأوجه والأحكام خلافات وتفصيلات تذكر في مظانها، وليس هنا مكن تفصيلها.

(٢) نقله عنه ابنُ إياز في: المحصول في شرح الفصول ١/٣٨٧.

سادسًا: أنَّ بقية أخواتها تصلحُ أخبارًا لها، فتقول: كانَ زيدٌ أصبحَ منطلقًا، ولا يحسنُ: أصبح زيدٌ كان منطلقًا.

سابعًا: اختصاصها بأمورٍ ليست لغيرها من أخواتها، كزيادتها، وحذفها مع اسمها، وحذفها مع اسمها وخبرها، وحذف النون من مضارعها.

ولا يخفى أنه لا يمكن أن تنفرد علةٌ من تلك العلل في توجيه جعل (كانَ) أمًّا للبابِ، بل كلُّها مجتمعة، ما ذكره العبديُّ وما ذكره غيره.

المبنيُّ للمجهولِ بين الأصالةِ والفرعيةِ

إذا عرضَ في الكلامِ ما يوجبُ حذفَ الفاعلِ من الأغراضِ المعنويَّةِ أو اللفظيةِ، وأُقيم غيرُهُ مقامَ مما يجوز فيه ذلك كالمفعول بهِ والظرف والمصدر والجار والمجرور بشروطها، فلابد من إجراء التغييرات المعهودة في الأفعالِ على اختلاف أنواعها عند بنائها للمجهول؛ حتى لا يلتبس المبني للمعلومِ بغيره، وهذه الأفعال محل خلاف بين العلماء، هل هي أفعال قائمة برأسها، أصليةٌ غير متفرعةٍ عن غيرها مما كان مبنيًّا للمعلوم؟ أو أنها مُغيَّرَةٌ عن المبنيةِ للمعلومِ فرعٌ عنها؟ (١) رأيان للعلماء تفصيلهما في الآتي.

القول الأول: أن المبنيَّ للمجهول فرعٌ عن المبنيِّ للمجهول، مُغيَّرٌ عنه، ونسب للخليل(٢)، وهو قول سيبويه (٣) والجمهور (٤)، قال ابن إياز (٥)، وابن يعيش(٦): هو قول الأكثرين، وهو الظاهر من قول العبديِّ الذي ردَّ ما نُسِبَ إلى المبَرِّد من استدلاله على القول بالأصالة، كما سيأتي بعدُ.

---

(١) جدير بالذكر أن اللغات السامية التي تنحدر منها العربية ليست على حالة واحدة إزاء الفعل المبني للمجهول، بل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:
أحدها: قسم ثريٌّ بهذه الصيغ كالعربية والعبرية.
الثاني: قسم فيه آثار قليلة من تلك الصيغ كالبابلية والأوغاريتية.
والثالث: قسم خلا من صيغ المبني للمجهول كالعربية الجنوبية القديمة في اليمن، واللغات السامية الحبشية مالأكادية والجِعزية. انظر: الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية. أهميته، مصطلحاته، أغراضه. ص٢٣، بحث مستل من مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٢، العدد ١،٢، ٢٠٠٦ م.

(٢) نقله عنه ابنُ إياز في: المحصول في شرح الفصول ٣٤٢/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٩/٤

(٤) انظر: المغني لابن فلاح ٥١٦، شرح الكافية له ٣٣٥/١، الهمع ٣١٢/٣. ونسب لجمهور البصريين في الارتشاف ١٣٤٠/٣، التصريح ٦٦٣/٢

(٥) المحصول في شرح الأصول ٣٤٢/١

(٦) شرح المفصل ٣٠٩/٤.

واحتج الجمهور لقولهم بوجوه:

أحدها: أنَّه لا يبنى إلا من المتعدي على الأصحِّ، ولو كان أصلا لبُني من اللازم والمتعدي (١).

الثاني: أنهم وضعوا صيغة واحدة لزمنين؛ طلبا للاختصار، ويقصدون بذلك صيغة المضارع، فكيف يُجعلُ صيغتان لزمن واحد (٢).

الثالث: قولُهم: سُوِيرَ بالبناء للمجهول، وذلك أن الواو والياء قد اجتمعتا، والسابق منهما ساكنٌ، فكان من الواجب قلب الواو ياء، ثم إدغام الياء في الياء، لكن منع من ذلك مراعاة الأصل الذي هو ساير، فالواو الموجودة ليست متأصلة في ذاتها؛ لأنا مغيَّرة من الألف. (٣).

الرابع: قولُهم: وُوري، بالبناء للمجهول، فمن أصولهم: متى اجتمع أول الكلمة واوان لازمتان، وجب قلب الأولى همزة، فلو كان المبني للمجهول أصلًا، لوجب همز واوه، وأن يقال: أُوريَ قولا واحدًا، فلمَّا لم يُلتزم ذلك، دلَّ على أنَّ وُريَ مُغيَّرٌمن وَارى، وأن اجتماعَ الواوينِ عارضٌ (٤).

القول الثاني: أنه قسم برأسه، غير مغير عن المبني للمعلوم، ونسبه ابن مالك لسيبويه(٥)، ولعله استند إلى ظاهر قوله:" فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومكُث وحُمِدَ" (٦)،

---

(١) انظر: المغني لابن فلاح ٥١٧ن شرح الكافية له ٣٣٥/١.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٩/٤، المحصول في شرح الفصول ٣٤٢/١، التصريح ٦٣٣/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١، ٥٤١، المحصول ٣٤٢/١، ٣٤٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤.

(٦) الكتاب ١٢/١.

ونسبه أيضا للمازني (١)، ولعله أيضا قد استند في ذلك إلى قول المازني:" فأقل الأصول في الأسماء عددا الثلاثة .... والأفعال نحو: ضَرَبَ وعلِمَ وضُرِبَ وظُرُفَ"(٢)، كما اشترهت نسبته للمبرد (٣)، وما في المقتضب يخالف تلك النسبة(٤)، ونسب للكوفيين (٥) وابن الطراوة (٦).

وقد احتجوا لذلك بخمسة أوجه:

أحدها: أنهُ قد سمع عن العرب أفعالٌ بُنيت للمفعول، ولم يُسمع فيها المبنيُّ للفاعل، نحو: زُكِمَ، وغُبِنَ، وحُمَّ، وغُمَّ، وزُكِمَ وغيرها (٧)، ولو كانت فرعًا لوجب استعمال أصلها، ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده أصله، واللازم باطل، فالملزوم، مثله (٨).

ونقض العبديُّ هذا الدليل بقوله:" لا يلزمُ ما احتج به المبردُ؛ لأن لنا جموعًا لم يُستعملْ لها واحدٌ، نحو: شماطيط (٩)، .....

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٤.

(٢) المنصف ١/١٧.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن فلاح ١ /٣٣٥، المغني له ٥١٦، المحصول في شرح الفصول ١/٣٤٢ وغيرها.

(٤) انظر: المقتضب ١/١٧٢ ، ١٧٣، ٢٤٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٣٤٠، التصريح ٢/٦٣٣، الهمع ٣/٣١٢، إتحاف الفاضل ٢٩، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ٤١٦.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠، ٥٤١، المحصول ١/٣٤٢، ٣٤٣، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ٤١٦.

(٧) عقد ثعلب لذلك بابًا سمَّاهُ: " باب فُعِلَ" بضم الفاء. انظر الفصيح ٢٦٩ وما بعدها.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٠٩، شرح الكافية لابن القواس ١/٦١٧، التصريح ٢/٦٦٣، إتحاف الفاضل ٢٩.

(٩) ذكر ابنُ دريدٍ مفردًا لشماطيط، وهو (شِمطِاط)، ومعناه: الفرقة من الناس. انظر: الجمهرة (باب ما جاء على فِعْلال وفِنعال) ٢/١٢٠٣، ومثله قال الجوهري وأبو عبيدة. انظر: الصحاح (شمط) ٣/١١٣٨، المزهر ٢/١٧٧.

..... وعباديد (١)، وأباديد (٢)، وأشباه ذلك، وليس لقائل أن يقول: إن الجمع ليس فرعًا على الواحد، فكذا الحكمُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه" (٣). أي أن العرب في تلك الأفعال قد استغنت بالفرع عن الأصل، كما استغنت بتلك الجموع عن مفرداته التي لم تنطق بها، وكما استغنت ببعض المصغرات التي لم تنطق بمكبَّرٍ لها كرويد وكميت وغيرهما (٤).

الثاني: أنه [أي: نائب الفاعل] يُسكَّن له لام الفعل، كما يُسكن للفاعلِ فتقول: ضُرِبْتُ.

الثالث: أنه إذا عُطِف عليه وهو مضمر متصلٌ أُكِّد قبل المعطوف كالفاعل، وفي التنزيل العزيز:" فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ" (٥).

الرابع: أنه لا يقع جملة كالفاعل.

الخامس: أنه لا يجوز تقديمه على فعله كالفاعل.

---

(١) وهو قول الخليل وسيبويه. انظر: العين (عبد) ٢/٥٠، الكتاب ٣/٣٧٩، ونسب إلى الأصمعي. انظر: الجمهرة (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ٣/١٢٧١. وخالف ابن جني فقال:" قد أجمعوا على أن "عَباديد" ..... يجوز أن يكون واحدها "فُعلولا" كأنه "عُبدود" .... وإن لم تنطق العرب بواحد ذلك" سر الصناعة ٢/٣٨١، ويبدو أنه أجاز ذلك قياسًا وإن لم ينطق به. ومعنى عباديد وعبابيد إذا قلنا: ذهب القوم عباديد، أي: ذهبوا متفرقين. انظر: التهذيب (عبد) ٢/١٤١.

(٢) يقال: ذَهَبُوا يَبادِيدَ وأَباديد أَي فِرَقًا متبدِّدين. وقال الْفَرَّاءُ: طَيْرٌ أَبادِيد ويَبَادِيد أَي مُفْتَرَقٌ. اللسان (بدد) ٣/٧٩. وانظر: الألفاظ لابن السكيت ٤١.

(٣) نقله عنه ابنُ إياز في المحصول في شرح الفصول ١/٣٤٤.

(٤) انظر: اتحاف الفاضل ٢٩.

(٥) الشعراء ٩٤.

وأجابوا عن الأوجه الأربعة الأخيرة بأنَّ نائب الفاعل لما قام مقام الفاعل أعطي حكمه (١).

والذي يبدو راجحًا هو الرأي الأول، وأن المبني لما لم يُسمَّ فاعله فرعٌ ومُغيَّر عمَّا بُنِيَ للفاعل، قياسًا على المصغَّر والمكَبَّر، فالمصغَّرُ فرعُ المكَبَّر، ومتوقف عليهِ (٢)، وقياسًا على المفرد والجمع، فالجمع فرع على الواحد (٣)؛ لذلك فإن البحث يوافق ظاهر ما نسب إلى العبديِّ في المسألة.

(بلّهَ) بين الجمود والاشتقاق

ذكر العلماء للفظ (بلْهَ) عدةَ استعمالات لغوية، تختلف البنية فيها مع كل استعمال:

الأول: يأتي حرف إيجاب بمعنى (أجل). ذكره الخليل (٤).

الثاني: ويأتي اسم فعل بمعنى (كُفّ) و (دَعْ) و (اترك) ذكره الخليل (٥) وغيره(٦)، وانفرد المرادي بمجيئه اسم فعل بمعن (بَقِيَ) (٧)، وينصب ما بعده به؛ لوقوعه موقع الفعل، ولا يستعمل في هذه الحالة إلا معرفةً (٨)، وفتحته فتحة بناء،

(١) انظر: المغني لابن فلاح ٥١٧.
(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١٩٨/٣، حاشية الصبان ٩١/١.
(٣) انظر: الإنصاف ٨٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠٨/٥.
(٤) انظر: العين (بله) ٥٥/٤، ونقله أبو منصور الأزهري معزوًا إلى الليث (بله) ١٦٦/٦، وعنده أن الليث تلميذ الخليل هو من صنف معجم العين، وانظر: التاج ٣٤٧/٣٦.
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر: الكتاب ٢٣٢/٤، المفصل ١٩٦، ٢٠٥، اللباب للعكبري ٤٥٩/١، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٧، ٤٣٦. وغيرهم كثير.
(٧) الجنى الداني ٤٢٥.
(٨) انظر: البديع لابن الأثير ٥٣٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣، شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣، شرح الأشموني ١٠٣/٣.

وقد يبنى على الكسر (١)، وذكر السيوطي أن الكسر فيه على أصل التخلص من التقاء الساكنين (٢)، وعليه فالأصل فيه السكون، ثم حركت الهاء لالتقائها ساكنة مع اللام، ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها، والفتح فيه إتباعا لفتحة الباء (٣).

الثالث: ويأتي مصدرا بمعنى الترك ذكره سيبويه (٤) وغيره (٥)، ولم ينطق لهذا المصدر بفعل كما قال الفارسي (٦)، وفتحته فتحة إعراب كقولهم: رويد زيدٍ، وهو منصوب بفعلٍ واجب الإضمار من معناه، على حد قولنا: أحببته مقةً، وشنأتهُ بُغضًا(٧)، ويخفض ما بعده بإضافته إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله على خلاف بين العلماء (٨)، ومنهم من ينصب ما بعده، ذكره السيرافي(٩). وحكى أبو زيد فيها القلب، فيقال: بَهْل زيدٍ (١٠)،

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣٦٠٦/٨.

(٢) الهمع ٢٩٠/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٢/٤.

(٥) انظر: حروف المعاني والصفات ١٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، المخصص ٢٣٤/٤، اللسان (بله) ٤٧٨/١٣، أوضح المسالك ٨٥/٤ وغيرها.

(٦) نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٧٦/٨، والارتشاف ١٥٥٤/٣، والسيوطي في الهمع ٢٩١/٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٦٠/٢، شرح الأشموني ٤٧٨/١.

(٨) انظر: الارتشاف ٢٢٩٦/٥، الجنى الداني ٤٢٤، توضيح المقاصد ١١٦٧/٢، شرح الأشموني ٩٩/٣.

(٩) شرح الكتاب ١٠٧/٥، قال" ولم يذكره سيبويه، ويحتمل ذلك من وجهين: أن تقدر بالها الأكفَّ، وحذف التنوين لاجتماع الساكنين، والآخر: أن بله لا يتمكن فوُضِع موضعَ الفعلِ، كما قيل: رويد زيدًا وما أشبه.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٤٤/٣، الجنى الداني ٤٢٤.

وحكى الحسن الهيثم فتح الهاء وللام فيقول: بَهَلَ (١)، وحكى أبو زيدٍ أن من العرب من يَدخِل عله (من)(٢).

الرابع: ويأتي حرف جرٍّ بمنزلة (على) وما أشبهها من حروف الجرِّ، إذا كان ما بعدها مجرورًا، ونسبه ابن الأنباري إلى إلى الفراء وجماعة من أهل اللغة (٣)، ونسب للأخفش أنه بمعنى (مِن) الجارة (٤)، ونقل الرضي عن الأخفش أنه: " ذكر (بله) في باب الاستثناء في حروف الجر ك(عدا) و (خلا) بمعنى (سوى)" (٥).

الخامس: ويأتي اسما بمعنى (كيف)، ذكره الخليل (٦)، وروي عن قطرب (٧)

وأنكرها أبو علي (٨)، ويرفع ما بعدها على أنه مبتدأ، وهي خبره في محل رفع، وفتحتها فتحة بناء.

السادس: وتأتي للاستثناء بمعنى سوى، ذكره الجوهري (٩)، وابن منظور(١٠)، ونسب للكوفيين والبغداديين أنها للاستثناء بمعنى (لاسيما) (١١)، وينصبون ما

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١١٦٧/٢، الجنى الداني ٤٢٤.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، شرح الكافية للرضي ٣*٩٣، الارتشاف ٢٢٩٥/٥.
(٣) انظر: الزاهر ٩٥/١، تهذيب اللغة (بله) ١٦٦/٦.
(٤) انظر: الارتشاف ١٥٥٤/٣، ١٧٥٢/٤، توضيح المقاصد ٧٤٠/٢، شرح الأشموني ٦٣/٢.
(٥) شرح الكافية ٩٣/٣.
(٦) انظر: العين (بله) ٥٥/٤.
(٧) انظر: الارتشاف ١٥٥٤/٣، التذييل ٣٧٦/٨، توضيح المقاصد ١١٦٧/٢، شرح الأشموني ٩٩/٣، الهمع ٢٩٠/٢.
(٨) انظر: المراجع السابقة.
(٩) انظر: الصحاح (بله) ٢٢٢٧/٧.
(١٠) انظر: اللسان (بله) ٤٧٨/١٣.
(١١) انظر: الجنى الداني ٤٢٥، توضيح المقاصد ١١٦٧/٢.

بعدها على الاستثناء نحو: أكرمتُ العبيدَ بلهَ الأحرار، ونسب للدينوري أنها بمعنى (إلا) (١)، ونسب لبعض الكوفيين أنها بمعنى (غير)، وما بعدها مخفوض بالإضافة(٢). قال ابن عصفور: "وأما (بله) فإن إدخالها في باب الاستثناء فاسد"(٣)، وقال أبو حيان: "والصحيح أنها ليست من باب الاستثناء" (٤).

وقد نص العلماء على أن لفظ (بله) ليس بمشتق (٥)، وخالفهم العبديُّ في ذلك مُصرِّحًا –كما نُقِلَ عنه–أنه مُشتقٌّ من لفظ (البَلَه) (٦).

وكلامَ الشيخ يحتملُ وجهين:

الأول: أنه يقصد الاشتقاق الصرفيَّ، وقد نقل ابن سيده نصًّا منسوبا للفارسي قد يكون حجة في هذا الأمر، قال: " قَالَ الفارسيّ: بَلْهَ كلمة استثنائيّة يُخفضُ بهَا ويُنْصَب بهَا فَمن خفض بهَا جعلهَا مصدرا، وَمن نصب مَا بعْدهَا جعلهَا فِعلا"(٧)، وعليه فهذا قسم جديد من أدوات الاستثناء، ما يتردد بين الاسمية والفعلية، فأدوات الاستثناء كما هو معروفٌ مشهورٌ منها ما هو حرف كـ(إلَّا)، ومنها ما هو اسم كـ(غير)، ومنها ما هو فعل كـ (لا يكون)، ومنها ما يتردد بين الحرفية والفعلية كـ(خلا). وعليه فيكون الأصلُ في (بَلْهَ) تحرك اللام بالكسر أو بالضم، وسُكِّنت تخفيفًا، على حد ما ذكر سيبويه بقوله: " هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فَخِذ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ،

(١) انظر: الارتشاف ٣/١٥٥٤.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٣/١٠٠، الهمع ٢/٢٩٠.
(٣) شرح الجمل ٢/٢٦٢.
(٤) التذييل ٨/٣٧٤.
(٥) انظر: الارتشاف ٥/٢٢٩٦، الجنى الداني ٤٢٦.
(٦) انظر: المرجعين السابقين.
(٧) المخصص ٤/٢٣٤.

وفي الرَّجُل: رَجْلٌ، في كَرُم الرجلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم" (١). غير أنَّ أحدًا من اللغويين لم يحكِ ذلكَ في ضبط اللامِ في هذا اللفظ.

الوجه الثاني: أنه يقصد الاشتقاق اللغوي: وهو: "نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة"(٢).

يعني أنه لابد من وجود أصل وفرع مأخوذٍ منه، مع تحقق المناسبة بينهما في اللفظ (الحروف)، والمعنى (الدلالة)، مع تغاير في التركيب. وذلك متحقق بين اللفظين؛ فالأصل (البَلَه) والفرعُ (بلْهَ)، والمناسبة اللفظية موجودة بوجود الحروف أعيُنِها في الأصل والفرع معًا (ب ل ه)، والتغاير أيضا موجود متمثل في اختلاف الضبط بين اللفظين في اللام والهاء، أما المناسبة المعنوية فلابد من التعريج أولا على المعاني المعجمية التي تتأتى في اللفظ قبل الحكم بوجودها. جاء في المعجمات العربية: "البَلَهُ: الغَفْلة عَنِ الشرّ وأَن لا يُحْسِنَهُ، وَرَجُلٌ أَبْلَه بيِّنُ البَلَهِ والبَلاهةِ، وَهُوَ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ وحُسْنُ الظنِّ بِالنَّاسِ، وقيل: الأَبْلَهُ الَّذِي طُبع عَلَى الْخَيْرِ فَهُوَ غافلٌ عَنِ الشَّرِّ لَا يَعْرِفه، وقيل: الأَبْلَه الَّذِي هُوَ مَيِّت الدَّاءِ، يُرِيدُ أَن شَرَّه ميِّتٌ لَا يَنْبَه لَهُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ فلانٌ يتبَلَّه تبَلُّهاً إِذا تعَسَّف طَرِيقًا لَا يَهْتَدِي فِيهَا وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى صَوْبِها، والأَبْلَه: الرجلُ الأَحمق الَّذِي لَا تَمْيِيزَ لَهُ" (٣). فالمعاني كها تدور حول الترك (تركُ الشرِّ، وترك الطريقِ اللاحبِ الواضحِ، وغيره) والغفلة؛ ولذلك أصَّلَ ابنُ فارسٍ لهذا المعنى فقال: " الْبَاءُ وَاللَّامُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شِبْهُ الْغَرَارَةِ وَالْغَفْلَةِ" (٤). وبعضُ ذلك الأصل موجود في المعاني التي رصدها العلماء للفظ

(١) الكتاب ١١٣/٤.
(٢) التعريفات ٢٧.
(٣) انظر: اللسان (بله) ٤٧٧/١٣، ٤٧٨، التاج (بله) ٣٤٥/٣٦ وما بعدها.
(٤) مقاييس اللغة (بله) ٢٩١/١.

(بله)، فمعظم معانيه تدور حول الترك، سواء أكان مصدرا، أم اسم فعل، أم حرف جر بمعنى الاستثناء، أم حرف استثناء، ولذلك قال ابن فارس معقبًا: " فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: " بَلْهَ " فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا، وَمُحْتَمِلٌ عَلَى بُعْدِ أَنْ يُرَدَّ إِلَى قِيَاسِ الْبَابِ، بِمَعْنَى دَعْ. وَهُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أَطْلَعْتَهُمْ عَلَيْهِ» (١)، أَيْ دَعْ مَا أَطْلَعْتَهُمْ عَلَيْهِ، اغْفُلْ عَنْهُ" (٢).

ومع اجتهاد الشيخ في تلمس صلةٍ معنوية تربط بين اللفظين، بيدَ أن الفرق واضحٌ بينهما، فالغفلة في (البَلَهِ) غفلةُ طبعٍ وجبِلَّةٍ، أمَّا الغفلةُ في (بلَهَ) فهي غفلة مأمورٌ بها عبر عنها بقوله: " دَعْ .. اغفُل عنه"؛ لذا فإن البحث يرى مخالفةَ العبديِّ في دعوى الاشتقاق، وأنَّ اللفظ جامد، وأن التماس صلةٍ بين اللفظين فيه تكلُّفٌ وبُعدٌ، وكلُّ ما أُثِر لها من معانٍ ناطقٌ بذلك، فهي إن كانت حرف إيجابٍ أو حرف جرٍّ أو حرف استثناءٍ فهي جامدةٌ على الأصلِ في الحروف، وإن كانت اسم فعلٍ فهي جامدةٌ لا تتصرفُ تصرُّف الأفعالِ التي هي بمعناها، وإن كانت بمعنى (كيف) فهي جامدة مثلها، وإن كانت بمعنى المصادر فالمصادر أيضا من الأسماء الجوامد على الراجح من أقوالِ العلماء، ويبدو أن الشيخ ابن فارس قد قصد إلى ذلك بتصريحه أن الصلة التي حاول التقاط خيوطها بين اللفظين –بعيدة فقال: " وَمُحْتَمِلٌ عَلَى بُعْدِ أَنْ يُرَدَّ إِلَى قِيَاسِ الْبَابِ، بِمَعْنَى دَعْ " (٣).

---

(١) صحيح البخاري، باب: "فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ" حديث رقم (٤٧٨٠)، ١١٦/٦، وصحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، حديث رقم (٢٨٢٤)، ٢١٧٤/٤.

(٢) مقاييس اللغة (بله) ٢٩٢/١.

(٣) مقاييس اللغة (بله) ٢٩٢/١.

أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم

المضارعُ فهو في اللغة: المشابهُ: يقال: فلانٌ يضارعُ الأسدَ، أي: يشابهه، ولما شابه الاسمَ سمي مضارعًا، كأنه رضعَ معه ضرعًا واحدًا، فالمضارعَةُ من لفظ الضرعِ (١)، وقد ذكر النحويون لهذه المشابهة أوجهًا عدة، منها:

أولًا: أنه يكون شائعًا ثم يتخصص، بمعنى صلاحيته لزماني الحال والاستقبال، ثم تمحضه لأحدهما بواحدٍ من المخصصات، فقولك: يأكل يصلح للحال والاستقبال، ويتخلص للحال بنحو قولك: يأكل الآن، وللستقبال بنحو قولك: سيأكل، وقد شابه الاسم في ذلك، فنحو: رجل، صالح لكل أفراد جنسه، ويتخصص بنحو قولك: الرجل (٢).

وضُعِّف هذا الوجهُ بأن الماضي هو الآخر فيه نوع شياعٍ وإبهامٍ، فقولك: ضرب، يحتمل في مُضِيِّه أن يكون زمانه قريبا وبعيدا، كما أنَّ إبهام المضارعِ غير صالحٍ إلا عند من جعله مشتركًا بين الحال والاستقبال، وليس كذلك عند من يراه مختصا بالحال، واستعماله في المستقبل مجازا، أو بالعكس، فلا إبهام فيه عندهم (٣).

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٥، التذييل ١/٦٧، تاج العروس (ضرع) ٢١/٤١٢، ويسميه بعض العلماء: المستقبل. انظر: شرح المراح لديكنقوز ٤٥.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٩، اللباب للعكبري ٢/٢٠، توضيح المقاصد ١/٣٠٢.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٢١٢. وقد ذكروا في زمن المضارع خمسةَ مذاهب، أحدها: أنه مشترك بين الحال والاستقبال، والثاني: أنه لا يكون إلا للحال، والثالث: أنه لا يكون إلا للمستقبل، والرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، والخامس: عكس الرابع. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٩، ٤/١٦، تمهيد القواعد ١/١٨٨، الهمع ١/٣٦،٣٧.

ثانيًا: دخول لامِ الابتداءِ عليه، نحو قول الله –تعالى–:"وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (١)، والأصل دخولها على الأسماء، لكنها دخلت لقوة الشبه بين المضارع من الأفعال والأسماء؛ لذا لا يجوز دخولها على الماضي والأمر؛ لانتفاء المشابهة (٢).

وقد ذكر العبديُّ الوجهينِ الأول والثاني من وجوه المشابهة، وإنهما كانا سببًا في دخولِ الإعراب هذا النوعَ من الأفعالِ (٣).

ثالثًا: أنه يقع موقع الاسم، كقولك: زيدٌ يضربُ، وقولك: مررت برجل يضرب، فقد وقع الفعل في المثالين موقع الاسم في نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ، وقولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ، كما بني الاسم بوقوعه موقع الحرف (٤). وقد نُسِبت الوجوه الثلاثة الأولى للبصريين (٥).

وقد رُدَّ هذا الوجه بوقوع الماضي موقع الاسمِ في قولك: مررتُ برجلٍ قامَ، والتقدير: برجُلٍ قائمٍ، وهو مع ذلك مبنيٌّ (٦).

رابعًا: أنه يأتي على زنةِ اسمِ الفاعلِ، بمعنى أنه يساويه في عدد الحروف، مع مقابلة الحركة بالحركة وإن اختلفا (٧).

---

(١) النحل ٢٤.

(٢) انظر: أسرار العربية ٤٧، اللباب ٢٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٤، توضيح المقاصد ٣٠٢/١.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ٢١٤/١.

(٤) انظر: الأصول ١٢٢/١،١٢٣، أسرار العربية ٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٤.

(٥) النحل ٢٤.

(٦) انظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.

(٧) انظر: أسرار العربية ٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، المحصول في شرح الفصول ٢١٣/١.

خامسًا: أنه تلحقه الياء والنون، والألف والنون، والواو والنون، في نحو: تضربين، وتضربان، وتضربون، كما تلحق الاسم في نحو: ضاربين، وضاربانِ، وضاربون (١).

والأوجه السابقة كلُّها معتبرة في المشابهةِ القائمةِ بين الفعلِ المضارعِ والاسم، وإن شاركها فيها غيرها –كما سلف–، ويمكن أن يضاف إليها أيضا أن المضارع تلحقه علامة التأنيث، كما أنَّ الاسم كذلك (٢)، وهذا الوجه أيضا يشاركه فيه الماضي.

الوقفُ بنقلِ الحركةِ في المنصُوبِ

أجمع العلماءُ على جواز الوقف بنقلِ الحركةِ في المرفوع والمجرور إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ وذلك فرارا من التقاء الساكنين (٣)، المرفوع نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ ماوِيَّة إذْ جَدَّ النَّقُرْ (٤)

والمجرور نحو قوله:

أَرَتْنِيَ حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا، ... فَهَشَّ الفؤادُ لِذَاكَ الحِجِلْ (٥).

---

(١) انظر: الأصول ١/١٢٢،١٢٣، المحصول ١/٢١٤.

(٢) انظر: الأصول ١/١٢٢،١٢٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٦٠٢

(٤) الرجز منسوب لعبد الله بن ماوية الطائي ولغيره، انظر: الكتاب ٤/١٧٣، المحكم (نقر) ٦/٣٧٢، البديع ٢/٦٩٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٥، اللباب للعكبري ٢/١٩٨، المقاصد النحوية ٤/٢٠٧٨.

اللغة: ماوية: اسم امرأة، أنا ابن ماوية: كناية عن شجاعته، النقر: احتفار الخيل الأرض بحوافرها، أو هو صوت باللسان، يريد: أنه الشجاع إذا اشتدت الحرب.

الشاهد: الوقف بنقل ضمة الراء إلى القاف؛ تخلصًا من التقاء الساكنين.

(٥) البيت من المتقارب، غير منسوب. انظر: ليس في كلام العرب ٩٧، المنصف ١/١٦١، المحكم (رجل) ٧/٣٧٩، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٣٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٣، لسان العرب (رجل) ١١/٢٦٧.

اللغة: الحجل: الخلخال. الشاهد: الوقف بنقل كسرة اللام إلى الجيم؛ فرارا من التقتء الساكنين.

وهو ضعيف؛ أما في السماع فلِقِلَّته، وأما في القياس فلاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه إن يكون في الحرف الأخير إلى الوسط؛ ولتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحرك العين الساكنة مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر (١).

واختلفوا في نقل الحركة في المنصوب على قولين:

أحدهما: أن النقل مختص بالمرفوع والمجرور، وهو قول جمهور البصريين (٢) واختاره

ابن يعيش (٣)، ابن مالك (٤)، والعكبري (٥)؛ واستدلوا على ذلك بأمور:

الأول: أن المنصوب إذا كان منونا امتنع النقل فيه؛ لإبدال تنوينه ألفا، والألف يلزمها الفتحة قبلها، بخلاف الرفع والجر فلا تلزم الضمة والكسرة فيهما، ثم حمل غير المنون على المنون في الامتناع (٦).

الثاني: أن ذلك مخصوص بالضمة لقوة مدلولها؛ إذ هي العمدة، والكسرة أختها، وليست الفتحة كذلك؛ لأنها علامة الفضلات (٧). كما أنهم يكرهون حذف

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٢١/٢، المحصول في شرح الفصول ١٠٩٥/٢.
(٢) انظر: الكتاب ١٧٣/٤، شرحه للسيرافي ٤٥/٥، المحصول ١٠٩٤/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٥، المقاصد الشافية ٦٤/٨،٦٥، التصريح ٦٢٦/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢١٧/٥.
(٤) انظر: التسهيل ٧٦،٨٥.
(٥) انظر: اللباب ١٩٩/٢.
(٦) انظر: الكتاب ١٧٣/٤، أسرار العربية ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢١٧/٥، المحصول ١٠٩٤/٢.
(٧) انظر: المحصول في شرح الفصول ١٠٩٤/٢، شرح الشافية للنيسابوري ٢٢٠/١.

القوي مع إمكان بقائه، بخلاف الفتحة الفتحة، فإنها خفيفة، فيجوز حذفها وقفًا(١).

الثالث: أن لزوم الألف في المنون المنصوب حال التنكير منع من التقاء الساكنين، فلم يحتج إلى النقل، بخلاف المرفوع والمجرور، إذ يلتقي السكنان فيهما عند الوقف(٢).

الرابع: أنهم لو نقلوا في الوقف وسكَّنوا في الوصل كانوا كأنهم سكَّنوا (فعَل)، ولا يجوز تسكينه، بخلاف (فَعُل) و (فَعِل) (٣).

والآخر: أن النقل جائز في المنصوب أيضا كالمرفوع والمجرور. ونسب للعبدي(٤)، والكوفيين (٥)، والجرمي (٦)، والأخفش (٧)، واختاره الأنباري (٨)، ونقل عن الأخفش أنه أجازها على لغة من قال: رأيت بكَر (٩)، ونُقِل أنها لغة ربيعة (١٠).

---

(١) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥٦١/١.
(٢) انظر: الإنصاف ٦٠٢/٢.
(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٤٧٩/٣، الهمع ٤٣٦/٣.
(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول ١٠٩٤/٢.
(٥) انظر: الإنصاف ٦٠٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢١٧/٥، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٥، تمهيد القواعد ٥٢٩٥/١٠، المقاصد الشافية ٦٧/٨، ونسبه أبوحيان في الارتشاف ٨١٠/٢ للكسائي والفراء من الكوفيين.
(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٤٧٩/٣، شرح الأشموني ٢٩٨/٤، الهمع ٤٣٦/٣.
(٧) انظر: الارتشاف ٨١٠/٢، أوضح المسالك ٣٤٧/٤، حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٨/٤.
(٨) انظر: الإنصاف ٦٠٥/٢.
(٩) انظر: توضيح المقاصد ١٤٧٩/٣، شرح الأشموني ٢٩٨/٤.
(١٠) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٢١/٢.

واستدلو لمذهبهم بأمرين:

الأول: أن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في النصب، كما هو موجود في الرفع والجر، فقصر النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تحكم، وترجيح من غير مرجح، وإعمال للعلة في موضع وإهمالها في موضع آخر (١).

والثاني: أن المقصود بالنقل هنا الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه، وذلك موجود في المنصوب كما هو موجود في المرفوع والمجرور (٢).

والذي يبدو راجحا هو ما نسِب للعبديِّ وغيره القائلين بجواز النقل في المنصوب، إذ كيف يُمنعُ ما نُقِل أنه لغة لبعض العرب، هذا من جهة السماع، أما من جهة القياس فقد تحكم المانعون وأعملوا النقل في بعض أنواع الإعراب دون بعضها مع اتحاد العلة في كلٍّ، قد يُقبل أن يوصف النقل هنا بالقلة، أما المنع فلا؛ لذا فالبحث يوافق العبدي فيما نُسِب إليه.

الآراء في توجيه قوله –تعالى-: "وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ"(٣)

قرأ ابنُ عامر وأبو بكرٍ عن عاصم وابنُ عباسٍ وحمَّاد (نُجِّي)، بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددة وياء ساكنة، وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب

(١) انظر: الإنصاف ٦٠٥/٢، المقاصد الشافية ٦٨/٨.

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول ١٠٩٤/٢.

(٣) الأنبياء ٨٨ وهناك قراءات أخرى في الآية كالتالي: قرأ الجمهور "نُنْجي المُؤمنينَ" بنونين مضمومة فساكنة، مضارع (أنجى) وكذا روى حفص عن عاصم، وقرأ الجحدري "نُنَجّي" بنونين مضمومة فمفتوحة ثم جيم مشددة، وهو مضارع (نَجَّى) المضعف، وقرأ محمد بن السميفع وأبو العالية "نَجَّى" بنون واحدة، والفعل مبني للمعلوم. انظر تفصيل ذلك في: معجم القراءات للخطيب ٤٧/٦.

عاصم؛ كراهية أن يخالف الكتاب (١). وقد رد الزجاج هذه القراءة بقوله: " فأمَّا ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحنٌ لا وجه له" (٢)، وهذه جرأة معتادة من الزجاج –عفا الله عنه–حين لا يبلغه وجه لتخريج القراءة لغويا، وهذا مما يؤخذ عليه رحمه الله؛ لأن القراءة إن ثبتت وصح سنده ووافقت رسم المصحف فينبغي أن تكون أصلا للقاعدة، وليس العكس.

وللعلماء في توجيه هذه القراءة عدة أقوال:

أحدها: أنه حذف النون حذفًا، ثم عوّض منها تشديد الجيم، ونسبه ابن إياز للعبديِّ (٣)، وهذا حذف وتعويض غير معروف، فلم يقل به أحد من القدماء – فيما أعلم–، ولا من المحدثين سوى الدكتور/ سلمان سالم السحيمي، فقد عقد فصلا كاملا لهذا الموضوع في كتابه: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري – سمَّاه: التعويض بالتشديد، ومثل له بأمثلة كثيرة، منها: اصَّالح، ادَّارأ، اصَّبر وغيرها، والعلماء في مثل هذه الألفاظ على القلب والإدغام، لكنه طرحٌ جديدٌ جديرٌ بالوقوفِ عندَهُ.

والثاني: أنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمفعول، وسكنت اللامُ تخفيفًا، وأقيم المصدرُ فيها مقام الفاعل مع وجود المفعول، والتقدير: نجّي النجاءُ، وبها استدل الكوفيون والأخفش على قولهم بجواز إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده (٤).

---

(١) انظر: معاني القراءات ١٧٠/٢، تأويل مشكل القرآن ٤٠، الإقناع ٣٤٩، النشر ٣٢٤/٢، إتحاف فضلاء البشر ٣٩٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٣. وانظر: القراءات التي اتهمها النحاة باللحن ٢١٨ وما بعدها.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ٣٥١/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١٤/٤، التبيين ٢٧٠،٢٧١.

وضعّفه العلماء بتسكين آخر الماضي؛ وحقُّها أن تكون مفتوحةٌ، كما أنهم أنابوا ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل (١).

والثالث: أنّ أصل الفعل (نُنَجِّي) بضم النون الأولى وفتح الثانية مع تشديد الجيم، فحذفَ إحدى النونين، كما حذف إحدى التاءين في نحو قوله –تعالى–"وَلَا تَفَرَّقُواْ" (٢)، وأصلها (تتفرّقوا)، والدليل على ذلك إسكان الياء على تلك القراءة. نسبه النحاس للأخفش الصغير (٣)، وهو قول ابن جني (٤) وابن الشجري (٥)، قال ابن أبياز: " وهذا حسنٌ" (٦)، وقال المنتجب الهمذاني: " وهذا أقرب الوجوه"(٧)، وقال السمين: " وهو أحسنها" (٨).

ورده مكيٌّ بقوله: " وَهَذَا قَول ضَعِيف؛ لِأَن المثلين فِي مثل هَذِه الْأَشْيَاء لَا يحذف الثَّانِي اسْتِخْفَافًا إلا إذا اتّفقت حَرَكَة المثلين نَحْو تتفرقون وتتعاونون، فإن اخْتلفت حَرَكَة المثلين لم يجز حذف الثَّانِي نَحْو تتغافر الذُّنُوب وتتناتج الدَّوَابّ، والنونان فِي (نُنَجِّي) قد اخْتلفت حركتهما فَلَا يجوز حذف الْبَتَّةَ فِي إحداهما، وَأَيْضًا فان النُّون الثَّانِيَة أَصْلِيَّة والأصلي لَا يجوز حذفه الْبَتَّةَ وَالتَّاء المحذوفة فِي {تفَرقُوا} زَائِدَة فحذفها حسن اذا اتّفقت الحركتان" (٩).

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١٣٦/٢، التصريح ٧٦٢/٢.
(٢) الأنعام ١٠٣.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٦٣٥١/٣.
(٤) انظر: المحتسب ١١١/٢ ، ١٢١.
(٥) انظر: الأمالي ٥١٩/٢.
(٦) المحصول في شرح الفصول ٣٥١/١.
(٧) الفريد ٥٠٧/٤.
(٨) الدر المصون ١٩١/٨.
(٩) مشكل إعراب القرآن ٤٨٣/٢، وانظر: إملاء ما من به الرحمن١٣٦/٢.

وأجاب السمين عن هذا الاعتراض فقال: " أمَّا كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثرَ له في مَنْعِ الحَذْفِ، ألا ترى أن النَّحْويين اختلفوا في إقامة واستقامة: أيُّ الألفينِ المحذوفة؟ مع أنَّ الأولى هي أصلٌ لأنَّها عينُ الكلمةِ. وأمَّا اختلافُ الحركةِ فلا أثرَ له أيضاً؛ لأنَّ الاستثقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا" (١).

والرابع: أنَّ الأصل (نُنْجي) بنونين مضمومة فساكنة ثم جيم مكسورة، مضارع الفعل الرباعي (أَنْجَى)، ثم أدغمت النون في الجيمأكما أدغمت في (إجَّانة) (٢) و (إجَّاصة) (٣)، نسبه النحاس لأبي عبيد (٤).

وضعف العلماء هذا القول، ووصفه ابن مجاهد بالوهم والغلط (٥)، والسبب في ذلك أن" النون لا تدغم في الجيم لبُعدِها منها، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة، تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة" (٦). وعدَّ الفارسيُّ هذا

---

(١) الدر المصون ١٩٢/٨، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٨٤/١٣.

(٢) الإِجّانَةُ والإِنْجانةُ والأَجّانةُ؛ الأَخيرة طَائِيَّةٌ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ: المِرْكَنُ، وهو وعاءٌ لغسل الثياب ونحوه، وأَفصحُها إجّانةٌ وَاحِدَةُ الأَجاجينِ، وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ إِكَّانه؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَلَا تَقُلْ إِنْجانة. انظر: اللسان (أجن) ٨/١٣، وقال ابن هشام اللخمي: " أما الإجَّانة فقطرية يغسل ويعجن فيها، وتكون من عود ومن فخار، ويقال لها: المخضب. شرح الفصيح ١٥٢، وهي مأخوذة من: أجن الماء يأجن، لأن الماء ينقع فيها فيتغير، أو غير الماء. تصحيح الفصيح وشرحه ٣٨٢.

(٣) يقول ابن هشام اللخمي" وأهل الشام يسمون الكمثرى: إجاصًا، وحكي: إنجاص، كما تنطق به العامة. شرح الفصيح ١٥٢، وقيل: هو فاكهة معروفة، وهي أصناف، منها: الأحمر والأصفر والأسود. تصحيح الفصيح وشرحه ٣٨٢. قالَ الجَوْهَرِيُّ: دَخِيلٌ لأَنَّ الجِيمَ والصّادَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ واحِدَةٍ مِنْ كَلامِ العَرَبِ وقالَ الأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ: بلْ هُمَا مُسْتَعْمَلانِ، ومِنه جَصَّصَ الجِرْوُ، إِذا فَتَح عَيْنَيْه، وجَصَّصَ فُلانٌ إِنَاءَهُ، إِذا مَلأَهُ. الصحاح (أجص) ١٠٢٩/٣، التهذيب (جص) ٢٤١/١٠، وانظر: تاج العروس (أجص) ٤٧٤/١٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٥٦/٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٧٠.

(٥) السبعة ٤٣٠٧.

(٦) السابق الصفحة ذاتها، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٦/٣.

وهمًا من السامع، فـ" النون تُخفى مع حروف الفم، وتبيينها لحنٌ، فلمَّا أخفى عاصم، ظنَّ السامعُ أنه مُدغمٌ، فالتبس الإخفاء بالإدغام؛ من حيث كان كلٌّ واحدٍ من الإخفاءِ والإدغامِ غيرَ مُبيَّن" (١). إلا أنَّ السفاقسي قد تلمَّس لهذا التخريج وجهًا، فقال: " وأدغمت النون في الجيم لاشتراكهما في الجهر والاستفال والانفتاح والتوسط بين القوة والضعف" (٢).

وقد ذكر ابنُ إياز التخريجَ نفسَه لكن باختلاف يسير، حيث نص على الإبدال قبل الإدغام فقال: " الأصل (نُنْجي) بسكون النون الثانية، لكن كُرِه اجتماعهما، فقلبت جيمًا، وأدغمت الجيم في الجيم" (٣). وقد تحدثت كتب الإبدال عن التقارض بين الجيم والنون، يقول أبو الطيب في باب الجيم والنون: " يقال: قد استَوثَجَ من الماءِ يستَوثِجُ، واستوثَنَ يسْتَوثِنُ: إذا أكثرَ. أبو عمرو: والأجاجِيرُ والأناجيرُ: السطوح، والواحد: إجَّار وإنجار" (٤).

وأخيرًا أقول: الأوجه جميعها فيها حذف وتقدير، وليس أحدها بأولى من الآخر، وإن كان من ترجيح فإن الرأي الثاني هو الأقرب؛ فقد جاء السماع الفصيح بإقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده في غير موضع شعرً ونثرًا، فمن النثر قوله –تعالى–: " لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" (٥)،

(١) الحجة ٥/٢٥٩، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٨٢.
(٢) غيث النفع ٤٠٤.
(٣) المحصول ١/٣٥٠،٣٥١، وانظر: الدر المصون ٨/١٩٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٦١.
(٤) كتاب الإبدال ١/٢٥٥.
(٥) الجاثية ١٤، وهي قراءة أبي جعفر المدني. انظر: المبسوط في القراءات العشر ٤٠٣، إبراز المعاني ٦٠١.

ومن الشعر قوله:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الغَىِّ إِلاَّ ذُو هُدَى (١)

وعليه فالبحث يخالف العبدي فيما ذهب إليه.

(١) البيتان من مشطور الرجز، منسوبان لرؤبة بن العجاج، وهما في زيادات الديوان ص ١٧٣، ومن مظانهما: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢، التذييل ٢٤٤/٦، تخليص الشواهد ٤٩٨، شرح ابن عقيل على الألفية ١٢٢/٢، شرح الأشموني ٤٢١/١، التصريح ٤٣٠/١، المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٩١/٩ .

الشاهد: إقامة الجار والمجرور (بالعلياءِ) مقام الفاعلِ، مع وجود المفعول (سيدا).

الفصل الثالث
(التراكيب)

وفيه المسائل الآتية:

١- الأولى بالحذف من المبتدأ والخبر إذا جاز الأمران.

٢- تأويل قولهم: أنتَ أعلمُ وربُّك.

٣- تقديم خبر (ما) الحجازية.

٤- دلالة (كاد) في الإثبات والنفي.

٥- من أحكام (ربَّ) وصفُ مجرورها.

٦- متعلق (ربَّ) بين الذكر والحذف.

٧- وقوع فاعل (نعم وبئس) نكرة مضافة إلى نكرة.

٨- المعطوف في العطف على الضمير المرفوع المتصل المؤكَّد.

٩- إعراب الجملة بعد (كم) في قولهم: كم رجلٍ جاءني.

١٠- إعراب بيتٍ من الشعر.

الأولى بالحذف من المبتدأ والخبر إذا جاز الأمران

الحذف في العربية " بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنّك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ" (١)، لكنه مشروط بأن يدل على المحذوف دليل حالي أو مقالي، يقول أبو الفتح: " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (٢).

والمبتدأ والخبر من الأجزاء الكلامية التي شاع الحديث عن حذفهما في المصنفات النحوية وجوبًا وجوازًا، والحديث هنا مقصور على: أيهما أولى بالحذف إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبرا؟

وقد يقال: "قد تقرر أنه لابد في الحذف من استحضار صورة المحذوف؛ ضرورة أنه لابد مع الحذف من قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف، وإذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة، والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن، فباعتبار كل قرينةٍ يتعين محذوف"(٣).

وأقول: إن احتمل الكلام حذف المبتدأ لدليل، وكانت المعنى أيضا لا يمنع حذف الخبر لدليل آخر، في نحو قوله تعالى: "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ" (٤)

---

(١) دلائل الإعجاز ١٤٦.

(٢) الخصائص ٣٦٢/٢.

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ٣٢٧/٢.

(٤) يوسف ١٨، ٨٣. جدير بالذكر هنا أن ابن عقيل قد عدَّ هذا الموضع مما حذف فيه الميتدأ وجوبا، قال: "الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، نحو: صبرٌ جميلٌ،=

وقوله: "طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ" (١) فللعلماء في الأولى بالحذف ثلاثة مذاهب:

الأول: أن حذف الخبر أحسن، ونسب ذلك للعبدي في برهانه (٢)، وهو مسبوق في ذلك بأبي الفتح حين قال: إنَّ " الحذف اتساعٌ، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوله ألا ترى أن من اتسع بزيادة " كان" حشوًا أو آخرًا لا يجيز زيادتها أولا، وأن من اتسع بزيادة " ما " حشوًا وغير أول لم يستجز زيادتها أولًا إلا في شاذ من القول" (٣)، وهو اختيار ابن إياز، صرح بذلك قائلا: " فإن قيل: فهلا أضيف الفعل لفظا، والتقدير إضافة مصدره.

فالجواب أن ذلك اتساع وتجوّز، وهو قبيح في الأوائل والمبادئ، دون الأواخر والثواني" (٤).

واحتجوا لقولهم بأمرين:

أحدهما: أن الحذف اتساع وتصرفٌ، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفردًا جامدا أو مشتقًّا، وجملة على تشعُّب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردا. ونسب ابنُ إياز ذلك للعبدي (٥).

= التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، فـ(صبري): مبتدأ، وصبرٌ جميلٌ خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوبا" شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٥٦.

(١) محمد ٢١.

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٥٧٦، مغني اللبيب ٦/٣٨٥، الهمع ١/٣٩٠، الأشباه والنظائر ٢/١٢٠.

(٣) الخصائص ١/٢٩١.

(٤) المحصول ٢/٧٦٨.

(٥) المحصول ١/٥٧٦، وانظر: تعليق الفرائد ٣/٤١، الأشباه والنظائر ٢/٢١، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/٦٣٩.

والآخر: أن الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل (١).

وعليه فيكون التقدير: فصبرٌ جميلٌ أولى أو أمثلُ أو أجملُ من غيره، أو فَلِي صبرٌ، أو عندي صبرٌ، أو عَلَيَّ صبرٌ (٢).

والثاني: أنَّ الأولى بالحذفِ هو المبتدأ. ونُسِب للواسطي (٣). وقد ذكر الواسطي الخلاف في المسألة دون ترجيح لأحد الآراء، قال: " وقد اختُلف في أي الحذفين أجود، حذف الابتداء أو الخبر، فقال قوم: الابتداء؛ لأن الخبرية تقع الفائدة، وقال قوم: الخبر؛ لأن المبتدأ هو الذي يخبر عنه، فتبقيته أولى" (٤).

واحتج لذلك بأن الخبرَ هو محطُّ الفائدةِ ومعتمدها، فلا يجوز حذفه (٥).

---

(١) انظر: الخصائص ٢٩١/١، المحصول ٥٧٦/١، وقد نسب ابنُ هشام والسيوطي وابن الطيب الفاسي ذلك إلى العبديِّ، ثم قالا: " وقد نقل القولين ابنُ إياز" المغني ٣٨٥/٦، الهمع ٣٩٠/١، فيض نشر الانشراح ٣٠٩. وبمراجعة المحصول وجدتُّ أن الحجةَ منسوبة إلى غيره؛ لأن ابن إيازٍ صدَّرها بقوله: " قال شيخنا"، وعلق عليه المحقق بنسبته إلى شيخه الرضي الإربلي في المنهاج الجلي حيث قال: " والحذف في كل منهما تخفيف، والتخفيف بابه الأواخر؛ إذ السآمة والكلال عندها يكون، فعلى هذا حذف الخبرِ وتبقيةُ المبتدأ أسوغ من العكس". المحصول ٥٧٦/١ هامش ١١.

(٢) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٥٢٠/٢، الفريد ٦١/٣، الهمع ٣٩٠/١.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ٥٧٦/١، مغني اللبيب ٣٨٥/٦، الهمع ٣٩٠/١، الأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

(٤) شلرح اللمع للواسطي ٣٣

(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول ٥٧٦/١، مغني اللبيب ٣٨٥/٦، تعليق الفرائد ٤١/٣، الهمع ٣٩٠/١، الأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

وعليه فيكون التقدير في مثل قول الله –تعالى–" فَصَبْرٌ جَمِيلٌ" (١): فشأني، أو أمري، أو الذي أعتقده، أو فصبري صبر جميل (٢).

والثالث: جواز الأمرين دون ترجيح وهو قول سيبويه (٣)، والفارسي (٤)، والزمخشري (٥)، والمنتجب الهمذاني (٦)، وابن الشجري (٧) والسكاكي (٨)، وابن يعيش (٩)، والعكبري (١٠).

والذي يبدو راجحا من وجهة نظر البحث هو المذهب الثالث؛ لأنه يتوافق مع ما أقرته الصناعة من شروط الحذف وأهمها قيام القرينة الدالة على المحذوف، والقرائن هنا دارت بين حذف المبتدأ تارة، والخبر تارة أخرى، كما أن جواز الوجهين يثري المعنى ويعطيه قوة، وإن كان من ترجيح بينهما فإنه يتوقف على قصد المتكلم وقرائن السياق والأحوال، التي قد تعطي قوة لأحد الوجهين على الآخر، وإلا فالوجهان جائزان بالسوية؛ لذا فالبحث يخالف ما ذهب إليه العبديُّ من استحسانه حذف الخبر على حذف المبتدأ.

---

(١) يوسف ١٨، ٨٣.
(٢) انظر: الأصول ٢٤٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٨٢/١، البديع ٦٤/١.
(٣) انظر: الكتاب ١٤١/١.
(٤) انظر: الإيضاح ٥١،٥٢.
(٥) انظر: المفصل ٤٦.
(٦) انظر: الفريد ٦٠،٦١.
(٧) انظر: الأمالي ٦٠/٢.
(٨) انظر: مفتاح العلوم ١٣٥.
(٩) انظر: شرح المفصل ٢٤٠/١.
(١٠) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٥٠/٢

تأويل قولِهم: أنتَ أعلمُ وربُّكَ

اختلف العلماء في تأويل قولهم: انتَ أعلمُ وربُّك، والسبب في ذلك بالأساس أننا لا نستطيع حملَ الكلام على ظاهره؛ وجريانهِ مجرى: أنتَ وزيدٌ أعلمُ، أي: أعلمُ من غيركما، إذا لا نقدر على أن نقول: أنت وربُّك أعلمُ من غيركما، جلَّ الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء (١). ولهم في تأويله أقوال:

أحدها: أن الكلامَ على تقدير جملتين، حُذف متعلّق الخبر من الأولى، والتقدير: أنتَ أعلمُ من غيرِك، وحذفَ الخبرُ ومتعلّقه من الثانية، والتقدير: وربُّك أعلمُ منكما، ونُسِب لابن بقية العبديِّ (٢).

والثاني: أن الكلام من جملتين كالأول، لكن الجملة الأولى تامة، من مبتدأ [أنتَ] وخبر [أعلمُ]، والثانيةُ محذوفةُ الخبرِ، والتقديرُ: وربك كافيكَ، وحسُنَ حذفُ الخبرِ لطولِ الكلامِ، وهو قول عبد القاهر (٣) والعكبري (٤).

والثالث: وهو قول الرضي الذي فصَّل في التأويل مستندًا إلى المقام الذي يقالُ فيه، فذكر أنَّه أسلوب يغلب استعماله في التهديد، والتقدير: أنت أعلم بربك، فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين، تعالى عنه، فأنت وربك، أي: أنتما مقترنان، فانا لا أدخل بينكما، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (٥). والكلامُ على ذلك جملةٌ واحدة نابت

(١) انظر: المقتصد ١/٢٥٠.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٥٢١.
(٣) المقتصد ١/٥٢١.
(٤) انظر: اللباب ١/١٤٦.
(٥) شرح الكافية ١/٥٢٠.

فيها الواو عن الباء، أو أنَّها جملةٌ واحدةٌ حذف خبرها، والتقدير: مقترنان وهذا التقدير أكثر اختصارً من سابقَيهِ (١).

والرابع: أن الكلامَ من جملتين، وتقديره: أنتَ أعلمُ بربِّك، وربُّك أعلمُ بك، فحذف من الأول ما دل عليه الثاني، وحذف من الثاني ما دل عليهِ الأول، ونُسِب لابن أبي الربيع الإشبيلي (٢).

والتقديرات الأربعة مستندة إلى التقدير والتأويل، غير أن ما ذهب إليه الرضي راجح لوجهين:

أحدهما: من حيث اللفظ؛ حيث تقدير الكلام عنده جملة واحدة، وهو أخصر من تقديرات الآخرين، فالكلام عندهم من جملتين.

والثاني: من جهة المعنى، فإن ما فهمه الرضي هو الذي يناسب المقام الذي يغلب على المثال أ يقال فيه، وهو مقام التخويف والتهديد؛ ولهذا استند الرضي في تضعيف قول العبديِّ وعبد القاهر (٣).

لذا فإن البحث لا يوافق العبديَّ فيما ذهب إليه.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٥، الارتشاف ٣/١٠٩٠.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٥، الارتشاف ٣/١٠٩٠، تمهيد القواعد ٢/٨٧٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٥٢١.

تقديم خبر (مَا) الحجازية

أعمَل الحجازيون (مَا) النافية عمل (ليس)؛ لمضارعتها لها في النفيِ، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، قال -تعالى-:"مَا هَذَا بَشَرًا" (١)، أما التميميون فقد أجروها مجرى الحروف غير العاملة (٢).

ولكونِ (ما) فرعًا على (ليس) في العمل، اشترطوا لعملها شروطًا منها:

ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدمَ بطل عملُها، وهو قول الجمهور (٣)، ونسب للعبدي (٤).

واستدلوا على ذلك بأن (ما) عامل ضعيف؛ لتفرعه عللى (ليس)، فلا يتصرف تصرفه، كما أن الشيء إذا أشبه الشيء لا يجرى مجراه في كل حال (٥).

وأجاز بعضهم العمل مع تقدم الخبر، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه (٦)، وهو منسوب إلى الفراء (٧)، وقال الربعي فيما نقله الرضي:" الإعمال عندي هو

(١) يوسف ٣١

(٢) الأنعام ١٤٨.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٩/١، المقتضب ١٨٩/٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢١/١، توجيه اللمع ١٤٦، أوضح المسالك ٢٧٩/١ وغيرها.

(٤) انظر: المحصول في شرح الأصول ٦٤٧/٢، ونسب إليه الرضي جواز الإعمال مع التقدم شريطة أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا؛ وذلك لكثرة التوسع فيه. شرح الكافية ١٨٧/٢.

(٥) انظر: المقتصد ٤٣٣/١، المغني لابن فلاح ٨٥٥، شرح الألفية لابن الناظم ١٠٤.

(٦) انظر: التسهيل ٢٠، وهي نسبة مردودة فقد صرح سيبويه بالمنع في الكتاب ٥٩/١.

(٧) انظر: الجنى الداني ٣٢٤، وذكر المرادي أن النقل قد اختلف عن الفراء بالجواز والمنع، وانظر: التذييل ٢٦٦/٤، التصريح ٢٦٤/١، لكن كلامه في المعاني صريح في الإهمال. انظر: معاني الفراء ٤٣/٢.

القياس"(١)، وحُكي أنها لغة لبعض العرب (٢)، حكاها الجرمي (٣) في مثل قولهم: ما مسيئًا من أعتب.

واستدلوا على ذلك بالسماع، نحو قول الشاعر:

لو انّك يا حُسَيْن خُلِقْت حرا ... وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ (٤)

فـ(أنت) اسم (ما) مؤخر، و (بالحرّ) خبرها مقدم على اسمها، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب.

وبما أنشده سيبويه من قول الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ (٥)

فقد نصب الخبر المقدم (مثلهم) على الاسم المؤخر (بشرٌ).

---

(١) شرح الكافية ١٨٧/٢.

(٢) انظر: أسرار العربية ١٢١، شرح الكافية الشافية ٤٣٣/١، المغني لابن فلاح ٨٥٧.

(٣) انظر: كتاب الشعر ٤٣٣/١، تعليق الفرائد ٢٤٧/٣، المقاصد الشافية ٢٢٢/٢، الهمع ٤٥٠/١.

(٤) البيت من الوافر، ولم ينسب لقائل، ومن مظانه: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١، تمهيد القواعد ١٢٠٢/٣، المقاصد الشافية ٢٢٣/٢، خزانة الأدب ١٤٠/٤. ويروى الشطر الأول: أمَا واللهِ أن لو كنت حرًّا، في: معاني الفراء ٤٤/٢، ١٩٢/٣، الإنصاف ١٦٢/١، المقاصد النحوية ٨٩٥/٤.

الشاهد: إعمال (ما) عمل (ليس) بمع من تقدم خبرها على اسمها.

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان الفرزدق ٣١٦/١، وانظر: الكتاب ٦٠/١، المقتضب ١٩١/٤، البديع ٥٦٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٣٣/١/١، التذييل ٢٩٧/٧، تخليص الشواهد ٢٨١.

الشاهد: إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها.

وقد رد المانعون هذا الاستدلال، فقال سيبويه: " وهذا لا يكاد يُعرَف" (١)، وقال المبرد: "خطا فاحش غلط" (٢)، وجعله الأشموني (٣) وغيره (٤) من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وخرجوا رواية النصب على تأويلات أخرى تذهب به إلى غير هذا الوجه (٥).

مما سبق يتبين أن العملَ مع توسط الخبر مرويٌّ عن العرب في الفصيح شعرًا ونثرًا، فلا يجوز بحالٍ من الأحوال ردَّه إلا بطعنٍ في الرواية، أما وقد حكاها الثقاتُ من العلماء فقد ثبت بها الحكم؛ أمَّا ما يتمسَّكون به من أنَّ الفرعَ لا يضاهي الأصلَ في القوةِ والتصرفِ، فصحيح ما لم يُنقَض بسماعٍ صحيح فصيحٍ، فالأولى إذن أن يُحكم بجواز العمل مع توسط الخبر على قلةٍ أو ندورٍ، وقد صرح بذلك بعضهم (٦)؛ لذا فالبحث لا يوافق العبديَّ فيما ذهب إليه من وجوب الإهمال.

(١) الكتاب ١/٦٠.
(٢) المقتضب ٤/١٩١
(٣) شرح الأشموني ١/٢٧٥.
(٤) انظر: أوضح المسالك ١/٢٧٢، التصريح ١/٢٦٥.
(٥) انظر: أسرار العربية ١٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٣، تمهيد القواعد ٣/١٢٠٤، التصريح ١/٢٦٤.
(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٤، المقاصد الشافية ٢/٢٢٣.

دلالة (كاد) في النفي والإثبات

(كاد)من الأفعال التي وضعت للرلالة على قرب الخبر، وتعمل كأخواتها عمل (كانَ)، ويجب في خبرها أن يكون مضارعًا، ويغلب عدم اقترانه بـ(أنْ)، واستعمل منها الماضي والمضارع واسم الفاعل (١).

وقد اختلف العلماء في دلالتها على عدة أقوال أهمها:

القول الأول: أن إيجابها نفيٌ، ونفيها إيجابٌ، ونسبه ابن إياز للعبديِّ ثمَّ قال: "وزعم أنه مما يحاجَى بهِ" (٢)، وهو قول ثعلب في المجالس، قال: " وقولك: كدتُ أقومُ، أي لم أقم، ولم أكد أن أقومَ، أي: قمتُ" (٣)، ونسب لابن جني (٤)، واختاره جمع من النحاة والمفسرين منهم ابن الجوزي (٥)، وابن الأثير (٦)، والعكبري(٧)، والثعالبي (٨).

وقد ألغز المعريُّ بذلك حين قال:

أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ ... جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إذا نُفِيَتْ –والله أعلمُ –أُثْبِتَتْ ... وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ (٩)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١–٣٩١، ٣٩٥، أوضح المسالك ٢٩٠/١، ٣٠١، ٣٠٤.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٤٠١/١.

(٣) مجالس ثعلب ١٤٢/١.

(٤) انظر: الدر المصون ١٧٦/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٩٥/١،

(٥) انظر: زاد المسير ٤٥/١.

(٦) انظر: البديع ٤٨٦/١

(٧) انظر: اللباب ١٩٥/١.

(٨) انظر: الجواهر الحِسان ١٩٤/١.

(٩) انظر: مغني اللبيب ٥٨٣/٦، تعليق الفرائد ٣١١/١.

واستدلُّوا لقولهم ببيت ذي الرمَّة:

إذَا غَيَّرَ الْنَأيُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ (١).

فقد أنشده في الكوفة وكان في الحضور ابنُ شبرمة، فعاب عليه قائلا: أراه قد برح يا غيلان، فغير البيت إلى "لم أجد" بدلا من " لم يكد" (٢).

ومما استدلُّوا به أيضا قول الله –تعالى–" فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ " (٣)، وقد فعلوا الذبح بلا ريبٍ (٤).

وقد ردَّ العلماء هذا القول، فقال ابن الحاجب: " وهذا مذهب فاسد" (٥)، وقال ابن مالك: " من زعم هذا فليس بمصيب" (٦)، ووصفه ابنُ إياز بأنه "رديء"(٧)، وقال أبو حيان عمَّن قال به: " قد أخطأ" (٨)، وقال الرضي: هذا غلط فاحش .... وهو أفحش من الغلط" (٩).

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الديوان ص ٤٣، وانظر: تفسير الطبري ٢٨٩/٨، الكشاف ٢٤٩/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢، الكناش في النحو والصرف ٤٨/٢، تمهيد القواعد ١٢٨٥/٣.

رسيس الهوى: ابتداؤه.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٥/٤، الكناش في النحو والصرف ٤٨/٢، إملاء ما منَّ به الرحمن ١٥٨/٢، عمدة الحُفَّاظ ٤٤٣/٣إعراب القرآن المنسوب لزكريا الأنصاري ٤١٣.

(٣) البقرة ٧١

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٥/٤، الصفوة الصفية ج٢ ق٥٢/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤٧٦/١، وانظر: تمهيد القواعد ١٢٨٤/٣، شرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٧) المحصول في شرح الأصول ٤٠٢/١.

(٨) التذييل ٣٦٩/٤.

(٩) شرح الكافية ٢ /٢٢٤

وأجابوا عن استدلالتهم بما يلي:

أما رجوع ذي الرمة في قوله: فقد عاب العلماء علمه رجوعه وقالوا: أخطأ ابنُ شبرمة في ردِّه، وأخطأ ذو الرمة في قبوله، وقوله الأول أصوبُ، وهو أبلغ وأحسن مما غيَّره إليه (١).

وأما قوله –تعالى–" فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ " (٢)، فمحمول على أنّ حالهم كانت قبل الذّبح في التعنّت حال من لم يقارب الفعل، فالإخبار عن نفي مقاربة الذّبح قبل الذّبح عند ذلك التعنّت، والإخبار عن الذّبح بعد ذلك، وذلك مدلولٌ عليه بسياق الآية من استفسارهم فيما لا يحتاج التفسير، أي أنَّ الآية كلام يتضمن كلامين، مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر. والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. (٣)

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يجيء مع مثل قولك: ما كادَ زيدٌ يخرجُ، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائِهِ، وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر (كاد) في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ (كاد)، ولا تنافيَ بين انتفاءِ الشئ في وقتٍ، وثبوتِهِ في وقتٍ آخرَ، وإنما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون، إذن، نفي (كاد) مفيدا لثبوت مضمونِ خبره، بل المفيدُ لثبوته تلك القرينةُ، فإن حصلت قرينةٌ هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما سلفت الإشارة في قوله –تعالى–" " فَذَبَحُوهَا

(١) انظر: باهر البرهان ١٠٠٥/٢، شرح الكافية للرضي ٢٢٤/٢، الدر المصون ١٧٦/١، تفسير الألوسي ١٨٣/١٨، التحرير والتنوير ٢٥٨/١.

(٢) البقرة ٧١

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٤/٢، شرح الكافية الشافية ٤٦٩/١، المغني ٥٨٤/٦،٥٨٥ ، الهمع ٤٨٣/١.

وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ " (١)،ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إن نفي كاد إثبات(٢).

القول الثاني: أنها كسائر االأفعال، للإثبات إن كانت مثبتة، وللنفي إن كانت منفية، ومعناها في الإثبات: مقاربة وقوع الفعل، وإن كانت المقاربة مثبتة، فالخبر منفي، وإلا لكان الأولى أن يخبر بحصوله، لا بمقاربة حصوله، فالإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله، تقول: كادت الشمس تغربُ، أي أن قربها من الغروب قد حصل، وإن لم تغرب حقيقة، ومعناها في النفي: نفي المقاربة التي كانت حاصلة حال الإثبات، وهذا أبلغ من نفي الوقوع مباشرة. فالمعنى في قوله –تعالى-:" إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا" (٣)، أنه لم يرها، ولم يكد، ومكان نفي المقاربة أبلغ من نفي الرؤية نفسها؛ لأن من لم يرَ، قد يقارب، بخلاف من لم ير ولم يقارب.وهو قول المبرد (٤)، ونسب للأخفش (٥)، وإليه ذهب والزجاج (٦)، والزجاجي (٧)، والزمخشري (٨) وابن مالك (٩) وغيرهم (١٠).

يقول ابن مالك: "ولهذا كان قول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّرَ الْنَأيُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

(١) البقرة ٧١
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٥، تعليق الفرائد ٣/٣١٠.
(٣) النور ٤٠
(٤) انظر: المقتضب ٣/٧٥،٧٦.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٦٩.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٨.
(٧) انظر: الجمل ٢٠١،٢٠٢، وانظر: الهمع ١/٤٨٣.
(٨) انظر: المفصل ٣٥٩، الكشاف ٣/٢٤٤.
(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٦٧.
(١٠) كابن هشام في المغني ٦/٥٨٣، والدماميني في تعليق الفرائد ٣/٣٠٩،٣١٠. وغيرهم.

صحيحا بليغا؛ لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه؛ فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح" (١).

وقد ردَّه بعض العلماء ووصفوه بالخطأ (٢) والضعف (٣)، قالوا: لأنّها في مثل قوله: "لَمْ يَكَدْ" إن كانت على بابها، فقد نُقض أوّلُ كلامه بآخره، وذلك أنَّ قوله: "لم يرها" يتضمّن نفي الرؤية، وقوله: "ولم يكد" فيه دليلٌ على حصول الرؤية، وهما متناقضان، وإن لم تكن على بابها فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأول (٤).

ومثل هذا الردِّ تقوُّلٌ على أصحاب ذلك الرأي، فلم يقل أحدٌ منهم بثبوت الرؤية في (لم يكد)، وإنما ذكر الفعلين (لم يرَ ولم يكد) من باب الترقي في المعنى مبالغةً؛ حيث لم يرَ ولم يقارب الرؤيةَ، ويدعمهم سياق الآية فيما ذهبوا إليه، قال الله –تعالى– بعدها: " ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ" (٥)، قَالَ بعضُ الفقهاء: لأنَّها لا تُرى فيما هُوَ دون هَذَا من الظلمات، وكيفَ بِظلمات قد وُصفت بأشدّ الوصف (٦).

القول الثالث: أنها في الإثبات دالة على مقاربة الفعل، وخبرها غير حاصل على الحقيقة، وهو في النفي واقع بعد عسر أو بطء أو يأس وهو منسوب لابن جني (٧)، والنحاس (٨)،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٦٨/١، وانظر: تمهيد القواعد ١٢٨٤/٣، شرح الأشموني ٢٩٣،٢٩٢/١.

(٢) انظر: اللباب للعكبري ١٩٥/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٤/٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) النور ٤٠.

(٦) معاني القرآن للفراء ٧٢/٢، دراسات لأسلوب القرآن ٤١٢/٨، معاني النحو للسامرائي ٢٨١.

(٧) انظر: التذييل ٣٦٧/٤، تمهيد القواعد ١٢٨٧/٣، الهمع ٤٨٣/١.

(٨) انظر: الارتشاف ١٢٥٣/٣

وبه قال الأنباري (١)، وابن يعيش (٢)، والعكبري (٣)، وأجازه ابن مالك كأحد معنييها (٤). ويُعدُّ هذا القول فرعًا عن الرأي الأول، غير أن أصحاب الرأي الأول قد جعلوا إثبات الخبر عند نفي (كاد) مطلقًا، وأصحاب الرأي الثالث جعلوه حاصلا بعد لَأْيٍ وجهدٍ وبطءٍ.

واستدلوا لقولهم بنحو قوله –تعالى–" فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادواْ يَفْعَلُونَ" (٥)، وقد وقع الذبح فعلا، وبنحو قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ (٦)

والشاعر قد آبَ فعلا. ورُدَّ هذا بما رُدَّ به الرأي الأول، بأن الثبوت في الآية والبيت غير مستفاد من لفظ (كاد)، وإنما من قرائن أخرى تدل عليه.

يقول الإمام عبد القاهر: "واعلمْ أنَّ سبَبَ الشُّبهةِ في ذلكَ أَنَّه قد جَرَى في العُرفِ أن يقالَ: "ما كادَ يفعل" و "لم يكدْ يفعلُ" في فعلٍ قد فُعِلَ، على معنى أَنَّهُ لم يَفْعل

(١) انظر: البيان ٦١/١

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: اللباب ١٩٥/١

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٩/١، التسهيل ٦٠، وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك قد ناقض نفسه في التسهيل وشرحه؛ حيث نص في المتن على أنه" تنفى (كاد) إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا" ثم قال في الشرح: " وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ومراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولًا" شرح التسهيل ٣٩٩/١، أشار إلى هذا التناقض أبوحيان في التذييل ٣٦٩/٤، والماميني في تعليق الفرائد ٣٠٩/٣.

(٥) البقرة ٧١.

(٦) البيت من الطويل لتأبط شرا، في ديوانه ٩١، وانظر: الإنصاف ٤٥٠/٢، البديع ٤٨٥/١، شرح ابن الناظم على الألفية ١١١، تخليص الشواهد ٣٠٩، شرح ابن عقيل على الألفية ٣٢٥/١، التصريح ٢٧٨/١، المقاصد النحوية ٦٨٠/٢.

الشاهد: وقوع الفعل بعد (كاد) المنفية بعد عسر وبطء.

إلاَّ بعْدَ الجهدِ، وبعد أن كان بعيدًا الظنِّ أنْ يَفْعَله، وليس الأمرُ [كذلك]، فإنَّ الذي يقتضيهِ اللفظُ إذا قيل: "لم يكد يفعل" و "ما كادَ يَفعل"، أنْ يكونَ المرادُ أنَّ الفعلَ لم يكنْ من أصْله، ولا قارَبَ أن يكونَ، ولا ظُنَّ أنَّه يكونُ. وكيفَ بالشكِّ في ذلك؟ وقد عَلِمْنا أنَّ "كادَ" موضوعٌ لأنْ يَدُلَّ على شدَّةِ قُرْب الفِعلِ من الوقوعِ، وعلى أنه قد شارَفَ الوجودَ. وإذا كان كذلك، كان مُحالا أن يوجِبَ نَفْيُه وجودَ الفعلِ، لأنه يؤدِّي إلى أن يوجِبَ نفيُ مقاربةِ الفعلِ الوجودَ وجودَه، وأن يكون قولك: "ما قاربَ أنْ يَفْعل"، مقْتضِياً على البتَّ أنه قد فعل" (١).

والذي يبدو للبحث أنه لا خلاف بين أصحاب الآراء الثلاثة حال الإيجاب، فهم متفقون على على عدم حصول الخبر، وأنَّ (كاد) على أصل معناها دالة على القرب ومشارفة الحصول، وأما اختلافهم ففي النفي، والأولى أن تبقى (كاد) على أصل الأفعال، فيكون نفيها نفيًا، وقد مرَّ بنا ما يوضح أنَّ ما جاء بعدها مثبتا بعد نفيها إنما هو مستفاد من قرينة خارجة عنها؛ لذا فالبحث لا يوافق العبديَّ فيما ذهب إليه.

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٥،٢٧٦.

من أحكامِ (رُبَّ) وصفُ مجرورها

تتعلقُ بـ(ربَّ) بعضُ الأحكام النحويةِ، كوجوبِ تصديرها في كلامٍ هي فيهِ، ودخولها على الاسم دون الفعل، ووجوبِ تنكير مجرورها، وتمييزها بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا نحو: ربَّه رجلًا أكرمتُ، إلى غير ذلك من الأحكام (١).

ومن أحكامها وصفُ المجرورِ بها، وقد اختلف العلماءُ فيه على قولين:

أحدهما: أنه يلزمُ وصفهُ. وعُزي للبصريين (٢)، وهو قول ابن السراج (٣) والفارسي(٤)، ونسب للعبدي (٥) واختاره الرضي (٦) وغيره (٧). والوصف يكون بالمفرد نحو: ربَّ رجلٍ جوادٍ، وبالجملة الاسمية نحو: ربَّ رجلٍ أبوه قائمٌ، وبالجملة الفعلية نحو: ربَّ رجل لقيته (٨).

وعللوا للزوم الوصف بأشياء، منها ما نُسب إلى العبدي من قوله: "وإنما وجب الوصفُ على طريق العوض من العامل المحذوف" (٩)، وبأنَّ (ربَّ) وضعت للتقليل، والجنس في نفسه ليس بالقليل، وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما، كما أن الوصف أبلغ

---

(١) انظر: الأزهية ٢٥٩، ٢٦٠، مغني اللبيب ٣٢٧/٢ وما بعدها، اللمحة في شرح الملحة ٢٥٦/١.
(٢) انظر: الهمع ٤٣٤/٢.
(٣) انظر: الأصول ٤١٨/١.
(٤) انظر: الإيضاح ٢٦٤.
(٥) انظر: الهمع ٤٣٤/٢.
(٦) انظر: شرح الكافية ٢٨٧/٤.
(٧) انظر: اشرح الشذور لابن هشام ٤١٣، الجنى الداني ٤٥٠.
(٨) انظر: الأزهية ٢٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٣/٤.
(٩) انظر: التذييل ٢٨٨/١١.

في باب التقليل من عدمه (١)، وبأنَّ الفائدة لا تحصل بدون الصفة، فلا معنى لقولكربَّ رجلٍ، حتى تقول: علمٍ أو صالحٍ أو عندك (٢)،

إلى غير ذلك مما ذكروه من أدلة (٣).

والآخر: أن وصف مجرورها غير لازم، وهو الظاهر من مذهب سيبويه (٤)، ونسب إلى الفراء (٥)، والزجاج (٦)، وغيرهما (٧)، وبه قال ابن خروف (٨).

واستدلوا لقولهم بمجيء مجرورها غير موصوف في الفصيح، قال الشاعر:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا يَا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَهْ (٩)

وخرَّجه المرادي على جوازِ حذفِ موصوفٍ، تقديره: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ (١٠).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١، الصفوة الصفية ق١ ج٣٠٧/١. ومسألة دلالة (ربَّ) على التقليل محل خلاف بين العلماء. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣.

(٢) انظر: ترشيح العلل ٢٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨١/٣، البسيط لابن أبي الربيع ٨٦٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤٢١/١.

(٥) انظر: الارتشاف ١٤٧١/٤، الجنى الداني ٤٥١.

(٦) انظر: المساعد ٢٨٦/٢، الهمع ٤٣٤/٢.

(٧) انظر: التذييل ٢٨٦/١١، الجنى الداني ٤٥١، المساعد ٢٨٦/٢، الهمع ٤٣٤/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل ٥٤٨/١.

(٩) البيت من مجزوء الكامل، لهند أم معاوية بن أبي سفيان. انظر: شرح التسهيل لابن مالك١٧٩/٣، مغني اللبيب ٣٣٦/٢، تمهيد القواعد ٣٠٢٢/٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٠/١.

الشاهد: مجيء مجرور (ربَّ) غير موصوفٍ.

(١٠) انظر: شرح الجمل ٥٤٨/١.

وقد ردَّ أبو حيان ما استدلَّ بهِ العبديُّ بقوله:" وأما قول العبدي ودعواه أن العامل الذي تتعلق به رب محذوف في الغالب، والوصف عوض عنه–فليس ذلك بصحيح، بل الغالب ذكره لا حذفه، ولو كانت الصفة عوضا من المحذوف ما اجتمعا، وقد اجتمعا، فدل على أنه ليس بعوض" (١).

والذي يبدو راجحا هو أن وصف المجرورِ بـ(ربَّ) غير لازمٍ؛ لمجيئهِ في الفصيحِ كذلك؛ وإن تمسَّكَ مُحتجٌّ بما ذكرهُ المرادي من جوازِ حذف الموصوف، وأن الدليل قد سقط بهذا؛ لتطرق الاحتمالِ إليهِ فأقول: التمسكِ بظاهر المسموعِ أولى، ومالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل؛ لذا فالبحث لا يوافق العبديَّ في رأيه.

متعلَّق (ربّ) بين الذكرِ والحذفِ

من الأحكامِ التي تتعلق بـ(ربَّ) ذكرُ متعلَّقها وحذفه، وللعلماءِ فيه مذاهب:

الأول: أن حذفه واجب، وهو الظاهر مما نسبَ إلى العبديّ (٢)، وهو مبني على رأيه السابق من لزوم وصف المجرور بـ(ربَّ)، فإذا كان الوصف واجبًا عوضًا عن المحذوف، فالمحذوف إذن يمتنع إظهاره، ونسبه أبو حيان لبعض النحاة (٣).

وعلل العبديُّ لوجوب الحذف بأن الصفة قد سدت مسده، وصارت عوضا عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض (٤). وبمثل ذلك علل النيليّ (٥). وسبق أن وصف المجرور غير واجب، فلا تصلح تلك العلة.

---

(١) التذييل ٢٨٩/١١. وذكرُ العاملِ وحذفُهُ سيُفَصَّلُ فيه القولُ في المسألةِ القادمة –إن شاء الله تعالى–.

(٢) انظر: التذييل ٢٨٨/١١.

(٣) انظر: التذييل ٣٠١/١١، الارتشاف ١٧٤٣/٤.

(٤) انظر: التذييل ٢٨٩/١١.

(٥) انظر: الصفوة الصفية ق١ ج٣٠٧/١.

وقيل: إنهم قد استغنوا عن العامل؛ للعلم به، فـ(ربَّ) تقع جوابا لكلامٍ مذكورٍ أو مقدرٍ، وشبهوه بحذف المتعلق في قوله –تعالى–:" بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحِيمِ" (١).

الثاني: أن حذفه لحنٌ ممنوع، وما ورد من ذلك منحول للعرب، وهو منسوب للكذة الأصبهاني (٢).

الثالث: أن حذفه نادر، ونسب للخليل وسيبويه (٣)، وهو قول أبي حيان (٤).

الرابع: جواز الحذف والذكر، والحذف أكثر. يقول ابن السراج: " واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما تستعمله العرب محذوفا؛ لأنه جواب، وقد علم فحذف، ولربما جيء به توكيدا وزيادة في البيان" (٥).

وهو قول كالفارسي (٦) والجزولي (٧) وابن الأثير (٨) وابن عصفور (٩) وغيرهم(١٠).

والخامس: التفصيل، فإن وجد ما يدل على العامل، ولم تقم الصفة مقامه، فأنت مخير بين ذكره وحذفه، فإن قامت الصفة مقامه، فلا يجوز إظهاره، مثال ذلك قولهم: ما لقيتُ رجلا عالمِا، فتقول: ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيت، فلك ذكر (لقيت) ولك وحذفُه،

---

(١) الفاتحة ١. وانظر: شؤح المفصل لابن يعيش ٤/٤٨٥، شرح الكافية للرضي ٤/٢٨٧.
(٢) انظر: التذييل ١١/٢٩٨، الهمع ٢/٤٣٧.
(٣) انظر: التذييل ١١/٢٨٩، المساعد ٢/٢٨٦.
(٤) انظر: التذييل ١١/٢٩٨.
(٥) الأصول ١/٤١٧.
(٦) انظر: الإيضاح ٢٦٥.
(٧) انظر: المقدمة الجزولية ١٢٦.
(٨) انظر: البديع ١/٢٤٨.
(٩) انظر: شرح الجمل ١/٥٠٣.
(١٠) انظر: اللباب للعكبري ١/٣٦٥، الجنى الداني ٤٥٣.

وإن كان ذلك ابتداء، فلابد من إظهار الفعل؛ لأنك لو حذفته لم يعلمه سامعك، ومثال ما لم يظهر الفعل فيه لقيام الصفة مقامه –قولهم: ربَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة، لمن قال: قد فهمتها، والتقدير: ربَّ رجلٍ يفهم هذه المسألةَ وجدتُ. وهو منسوبٌ لابن الربيع الإشبيلي (١).

والمذاهب الخمسة السابقة مبنية على أنَّ (ربَّ) تتعلقُ، شأنها في ذلك شأن بقيةِ حروفِ الجرِّ، وذلك خلافًا لما نُسِب إلى أبي عمرو بن العلاء (٢) والرماني (٣) وابن طاهر (٤) من أن (ربَّ) لا تتعلقُ بشيء أصلا.

والذي يبدو راجحًا أن (ربَّ) تتعلق، وأن متعلقها قد جاء مذكورًا تارةً، ومحذوفًا أخرى، وأنَّ حذفهُ وذكرهُ خاضع لقصد المتكلم، فإن كان معلومًا من كلام سابق، وقعت (ربَّ) جوابا له فيحذف اتكالا على تلك القرينة، وإن أراد المتكلم مزيد توكيدٍ وبيان ذكره؛ لذا فوجوب حذفه كما قال العبدي مذهب مرجوح؛ لسماعه مذكورًا في الفصيح.

(١) انظر: البسيط ٢/٨٦٣،٨٦٤، التذييل ١١/٣٠١، الارتشاف ٢/٤٥٩،٤٦٠.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢٩١.
(٣) انظر: الارتشاف ٤/١٧٤٣، المساعد ٢/٢٨٧.
(٤) انظر: المرجعين السابقين.

وقوع فاعل (نعمَ وبئسَ) نكرة مضافة إلى نكرة

الأصلُ في فاعلِ (نعمَ وبئسَ) أن يكون معرفا بالألف واللام، أو مضافا إلى ما هما فيه، أو مضافا إلى مضاف إلى ما هما فيه، أو ضميرا مستترا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز (١)، فالأول كقوله –تعالى–:" نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ" (٢)، والثاني كقوله –تعالى–:" وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ"(٣)، والثالث كقولك: نعم ابن عمٍّ القومِ، والرابع كقوله –تعالى–:" بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا" (٤).

وللفاعل صور أخرى كانت محل خلاف بين العلماء، منها: أن يكون نكرة مضافة، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: القول بالجواز مطلقا، وهو الظاهر من قول العبديِّ (٥)، وإليه مال الفراء في معانيه، قال: " فإن أضفت النكرة إلى النكرة، رفعت ونصبت كقولك: نعم غلامُ سفر زيد، ونعم غلامَ سفر زيد" (٦)، ونسب للأخفش (٧)، وقد صرح في المعاني بأنَّ "نعم لا تقع إلا على اسم فيه الألف واللام، أو نكرة" (٨)، لكنه لم يفصل هل النكرة المضافة أو غير المضافة، وإليه ذهب ابن السراج حيث قال:" تقول: نعم غلامُ الرجل زيدٍ، نعمَ غلامُ رجلٍ زيد، فما أضفته إلى الألف واللام بمنزلة الألفِ واللام،

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢، أوضح المسالك ٢٤٠/٣ وما بعدها، تمهيد القواعد ٢٥٣٣/٥، شرح الشذور للجوجري ٣١٩/١ وما بعدها.

(٢) الأنعام ٤٠.

(٣) النحل ٣٠.

(٤) الكهف ٥٠.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٥٣٣/٤.

(٦) معاني القرآن ٥٧/١. وانظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٢٦، المقاصد الشافية ٥٣٢/٤.

(٧) انظر: البديع ٢٤٨/١.

(٨) معاني القرآن ٢٦١/١

وما أضفته إلى النكرة بمنزلة النكرة" (١)، ونسب للكوفيين (٢) واختاره ابنُ الأثير(٣).

واستندوا في قولهم إلى القياس والسماع:

أما القياس فقد نسب إلى العبديّ قولهُ: " إن النكرة قد تدل على الجنس، كما يدل عليه ما فيه الألف واللام، وأنها قد تؤدي في بعض المواضع من المعنى ما تؤديه المعَرِّفة الجنسية" (٤). فرفعوا النكرة المضافة إلى النكرة بـ (نعم وبئس) تشبيها بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام (٥).

وأما السماع فقد حكى الفارسي أنَّ" أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: "نِعْمَ أخو قومٍ زيدٌ" (٦).

ومن ذلك قول الشاعر:

فنِعْمَ صاحبُ قَومٍ لا سِلاحَ لهم ... وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بن عَفّانا (٧)

---

(١) الأصول ١/١١٩.

(٢) انظر: المساعد ٢/١٢٩، شرح الأشموني ٢/٢٧٨.

(٣) انظر: البديع ١/٤٩٢.

(٤) المقاصد الشافية ٤/٥٣٣.

(٥) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢١.

(٦) البصريات ١/٦٤٠، ونسب إلى الأخفش أنه حكى عن ناس من العرب مثل ذلك. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠، الهمع ٢/٣٣، المقاصد النحوية ٤/١٥١٨.

(٧) البيت من البسيط، ينسب لعبد الله بن مالك النهشلي، ولحسان بن ثابت، وأوس بن مغراء. انظر: المرتجل ١٤١، مفاتيح الغيب ٣/٦٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٩٥، الدر المصون ٢/٢٧٨، توضيح المقاصد ٢/٩٠٦، إيضاح شواهد الإيضاح ١/١١٩، الخزانة ٩/٤١٥.
الشاهد: مجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة.

الثاني: الجواز مع القلة أو الندور، وهو قول الفارسي (١) الرازي (٢) وابن عصفور (٣) والرضي (٤) والسمين الحلبي (٥) والشاطبي (٦).

الثالث: أنه ممنوع اختيارًا، وما ورد منه محمول على الضرورة. ونسِب إلى عامة النحويين (٧)، واختاره السيوطي (٨).

والذي يبدو راجحا أنه ومع السماع الصحيح الوارد لا يمكن أن تُمنع تلك الصورة لفاعل (نعم وبئس)، كما أن تأويله أو الحكم عليه بالضرورة قول مرجوح لما حكاه الثقة أن ذلك لغة لبعض العرب، يقول أبو حيان: " وقد كان يمكن تأويل هذه الأبيات على حذف التمييز عند من يجيز ذلك؛ وجعل المرفوع هو المخصوص، ورفعُ ما بعده على البدل حيث جاء بعده مرفوع، لولا أن الأخفش حكى أنَّ ذلك لغة للعرب، قال الأخفش في «الأوسط»: اعلم أنَّ ناسًا من العرب يرفعون النكرة إذا أضافوها إلى نكرة في باب نعمَ وبئسَ، فيقولون: نعمَ أخو قومٍ أنت" (٩). فالجواز هو الرأي الأقرب وإن كان قليلا مخصوصا بمن نُقِل عنهم ذلك؛ لذا فالبحث يتفق مع العبدي فيما ذهب إليه.

---

(١) انظر: الإيضاح ٨٥.
(٢) انظر: مفاتيح الغيب ٣/٦٠٠.
(٣) انظر: المقرب ١/٦٦.
(٤) انظر: شرح الكافية ٤/٢٥٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٢/٢٧٨.
(٦) انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٣٣.
(٧) انظر: التذييل ١٠/١٠٢، توضيح المقاصد ٢/٦٠٦، الخزانة ٩/٤١٥.
(٨) انظر: الهمع ٣/٣٢.
(٩) التذييل ١٠/١٠٤.

المعطوف في العطفِ على الضميرِ المرفوعِ المتصل المؤكَّد

اختلف النحويون في حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل، فمنعه البصريون من غير مؤكِّد أو فاصلٍ إلا في ضرورة الشعرِ، وأجازه الكوفيون بفاصل وبغير فاصلٍ في الشعر وفي الاختيار (١).

فإذا أُكِّد المضمر المتصل بالضمير المنفصل ووعُطف عليه في نحو قول الله –تعالى– "لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ" (٢) اختلف العلماء في المعطوفِ عليهِ على قولين:

أحدهما: أنه المضمر المؤكَّد المتصل بالفعلِ، ونسب للعبدي (٣)، وهو قول ابن بابشاذ (٤) واختيار ابن إياز (٥).

واستدل العبدي على ذلك بأننا إنما أكدناه ليصح العطف عليه، فلو عُطِف على غيره لكان كإدغام الملحق (٦).

كما استدل ابن إياز على ذلك بمجيء صورٍ كثيرة لا يستقيم معها العطف إلا على الضمير المتصل، كقوله –تعالى–" أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" (٧) فـ)رَسُولُهُ) معطوف على الضمير في)بريءٌ)، و (مِنَ الْمُشْرِكِينَ) سدَّ مسدَّ التأكيد، وغير جائز أن يكون العطفُ على السادِّ (٨).

---

(١) انظر: الإنصاف ٤٧٤/١ وما بعدها، الارتشاف ٢٠١٣/٤ وما بعدها، المقاصد الشافية ١٥٣/٥.

(٢) الأنبياء ٥٤.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ٨٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الحسبة ٤٠٨/٢.

(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول ٨٩٧/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) التوبة ٣.

(٨) انظر: المحصول في شرح الفصول ٨٩٧/٢.

والثاني: أنَّ العطفَ على الضميرِ المنفصلِ المؤَكِّد، وهو قول الصيمري. قال:" فإذا أكدته بالمنفصل صار تقدير العطفِ على هذا المنفصل؛ لأنه هو في المعنى، فإذا قلت: أكرمت أخاك وعمروٌ، جاز وحسُن؛ لأنك قد فصلت بين الضمير وبين المعطوف عليهِ بقولك: أخاك، فسد مسد المنفصل، ومثله قوله –تعالى:" لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا " (١) عطف(آبَاؤُنَا) على ضمير الجماعة في (أَشْرَكْنَا)؛ لأن لا توسطت بينهما، فقامت مقام التوكيد بالضمير المنفصل (٢).

والرأي الأول هو الراجح؛ طردا للباب على سنن واحد، فقد عطف على الضمير المنصوب المتصل في نحو: زيد ضربته وعمرا، فوجب أن يستمر الحكم في المرفوع المتصل أيضا (٣)، أضف إلى ذلك أنه قد ورد في الفصيح وإن كان قليلا العطف على الضمير المتصل المستتر دون فاصلٍ، نحو قول الشاعر:

قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا (٤)

وطردًا للباب فينبغي أن يكون العطف على الضمير المتصل مع التأكيد أو الفاصل؛ لذا فالبحث يوافق ما نسب إلى العبديِّ وغيره.

---

(١) الأنعام ١٤٨.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/١٣٩ ، ١٤٠.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول ٢/ ٨٩٧ ، ٨٩٨.

(٤) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٣٠، وانظر: الكتاب ٢/٣٧٩، الخصائص ٢/٣٨٨، الإنصاف ٢/٣٨٨، اللباب للعكبري ١/٤٣١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٤، المقاصد الشافية ٥/١٥٢ المقاصد النحوية ٤/١٦٤٦.

اللغة: الملا: الصحراء، تعسفن رملا: ملن عن الطريق.

الشاهد: عطف (زهرٌ) على الضمير المتصل المستكن في (أقبلت) من غير فاصل ولا توكيد.

إعرابُ الجملةِ بعد (كَمْ) في قولنا: كم رجلٍ جاءني

(كم) اسم موضوع لعددٍ مبهمٍ جنسًا ومقدارًا، وتكون استفهاميةً وخبريةً، فتلزم الصدارة، وتفتقر إلى التمييز، وتقع مبتدًأ، ومفعولًا، ومضافًا إليها، وظرفًا، ومصدرًا(١).

ومن المواضع التي أعربت فيها مبتدأ قولنا: كَمْ رجلٍ جاءني، فـ(كم) هنا مبتدأ، ورجل: تمييزها مجرور، وجملة جاءني في محل رفع خبر (٢). ونسِب إلى العبديِّ أنه أجاز أن يكون (أتاني) صفة لرجل، ويحذف الخبر، ويقدر بما يايق بالمعنى، ويجوز ألا تحتاج إلى الخبر؛ لأن الصفة أغنت عنه، وقاسه شبها على قولهم: أقل رجل يقول ذلك، فـ(أقل) مبتدأ، و(يقول) صفة لرجل، وأغنت الصفة عن الخبر (٣).

والعبديُّ في هذا الرأي مسبوق بأبي علي الفارسي، يقول الرضي: " قال أبو علي: (أقل) مبتدأ حذف خبره وجوبا، استغناء بوصف المضاف إليه كما حذف الخبر بعد لولا" (٤).

وقد ردَّ العلماء قياس العبديِّ قولَنا: كم من رجل جاءني، على قولنا: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا بأمرين:

أحدهما: أن من العلماء من صرح بأن الجملة بعد (أقل) في موضع الخبر، فمحلها الرفع؛ لأن المبتدأ لابد له من خبر، وليس هنا ما يصلح للخبر غير هذه الجملة، ونسب ذلك للأخفش (٥).

---

(١) انظر: التسهيل ١/٢٤،٢٥، اللمحة في شرح الملحة ٢/٢٨٩.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٩.

(٣) نسبه إليه أبو حيان نقلا عن العكبري في التذييل ١٠/٣٨، وانظر: الارتشاف ٢/٧٨٤،٧٨٥، المساعد ٢/١١٤، هداية السبيل ٣/٨٤٢.

(٤) شرح الكافية ٢/٩٤.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٩/٤٥١٨.

والثاني: إن سلمنا أن الجملة صفة (١) فالفرق بينهما واضح؛ لأن المبتدأ في (أقل) في

معنى الفعل، فـ(أقل رجلٍ) معناه: قلَّ رجلٌ (٢)، فـ(أقل) مبتدأ في الظاهر، فعلٌ في معناه وحقيقته، فيكتفى بالمضاف إليه الذي هو فاعل في الأصل، ويستغنى به عن الخبر، بخلاف كم رجل جاءني، فليست (كم) في معنى الفعل، فافترقا (٣).

والذي يبدو راجحا عدم صحة القياس بين (كم رجل جاءني) و (أقل رجل يقول ذلك)؛ لأن إعراب الجملة في المثال الثاني مختلف فيها، وليست الوصفية فيها مقطوعا بها، كما أنَّ أقل في معنى الفعل كما سبق بخلاف (كم)؛ لذا فإن البحث يخالف العبديَّ فيما ذهب إليه.

---

(١) وإذا كانت الجملة في موضع الوصف فمحلها الجر، ورجّحوا الوصفية فيها لأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى الخبر؛ ولجريان الفعل على مطابقًا للمجرور، فتقول: أقل امرأة تقول ذلك، وأقل امرأتين تقولان ذلك، وأقل نساء يقلن ذلك، عُزي هذا للأخفش. انظر: الأصول ١٧٠/٢، البديع ٦٣/١، تمهيد القواعد ٤٥١٨/٩، النحو الوافي ٤٥١/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٤/٢، البديع ٦٣١/١.

(٣) انظر: التذييل ٣٨/١٠، النحو الوافي ٤٥١/١.

إعراب بيت من الشعر

يقول الشاعر:

فليت كفافًا كان خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وشَرُّكَ عني ما ارْتَوَى الماء مُرْتَوِي (١)

إعراب البيت:

ليت: حرف تمنٍّ من أخوات إنَّ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، واسم ليت ضمير الشأن أو الحديث محذوف، وحذفه هنا من الضرورات (٢). وجعل ابن الحاجب حذفه شاذا أو ضعيفا (٣).

كفافًا: خبر (كان) مقدم عليها، **وخيرُك:** اسمها، **وكلُّه:** توكيد له، والجملة من (كان) واسمه وخبرها خبر (ليت)، والتقدير: ليته، أي: ليت الشأن كان خيرُك كله كفافًا عنِّي، أي: كافًا (٤)، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب، أي: ليتك (٥). ولا يلزم الجمل إذا كانت أخبارا عن ضمير الشأن أن تتضمن عائدا إليه؛ لأن الجملة نفسها هي الشأن، فإن حكمت بأن التقدير: فليتك كان كفافا خيرك فجائز، والعائد على اسم (ليت) الذي هو ضمير المخاطب الكاف من قوله: (خيرك) (٦).

---

(١) البيت من الطويل، منسوب ليزيد بن الحكم الثقفي، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣، الإيضاح لأبي علي الفارسي ١٢٦، البصريات ٢٨٧/١، رسالة الغفران ١٠٥، الحماسة البصرية ٦٧٦/٢، سمط الآلي ٢٣٨/١، شرح شواهد المغني ٦٩٦/٢.

(٢) انظر: الحلبيات ٢٥٩، العسكريات ٦٤، أمالي ابن الشجري ١٨/٢، ٢٨٠/١، اللباب للعكبري ٢١٩/١، الخزانة ٤٧٢/١٠.

(٣) انظر: الأمالي ٦٣٤/٢

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٠/١، ١٩/٢، الإنصاف ١٥٠/١، إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٣/١، المغني ٥٣٥/٣.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٠/١، شرح الكافية للرضي ٤٣٨/٤، المغني ٥٣٥/٣، الخزانة ٤٧٣/١٠.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨١/١، الخزانة ٤٧٤/١٠.

ومنع أبو علي (١) وغيره (٢) نصب (كفافًا) بـ (ليت)؛ وجعل (كان) مستغنية بمرفوعها، بمعنى حدث ووقع، مع الإخبار بالجملة التي هي (كان) وفاعلها عن (كفافًا)؛ لقبح الابتداء بالنكرة (٣)، وخلو جملة الخبر من عائد على (كفاف) (٤).

وأجاز الجرجاني (٥) والأنباري (٦) والعكبري (٧) والرضي (٨) أن يكون (كفافا) اسم (ليت)، وقوله: كان خيرك كله وشرك –في موضع خبره، ويجب نصب (خيرك) و (شرك)؛ لأنك تجعل في (كان) ضمير (الكفاف)، وإذا جعلت في (كان) ضميره لم يرتفع به (خيرك)، ووجب نصبه بأنه خبر(كان)، فكأنه قال: فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرَك وشرَّك.

شرُّك: برواية الرفع اسم (**كان**) **مضمرة**، معطوفة على (**كان**) **الأولى**، وعند غير أبي عليّ يقدر خبر (**كان**) المضمرة محذوفا، دل عليه خبر(**كان**) المظهرة، ويقدر المحذوف لفظ المذكور، وهو القياس (٩). والتقدير على هذا: وكان شرُّك كفافًا، وهذا على أن يكون (**ارتوى**) مسندا إلى مرتوٍ، فيرتفع على أنه فاعل له (١٠). أما أبو عليٍّ الفارسي فيرى أن الخبر –أي: خبر كان–(مرتوٍ)، وكان حقه أن يكون

(١) نسب المنع إليه في التذكرة. انظر: ٥التذييل /٦٠

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨١/١، أمالي ابن الحاجب ٦٣٤/٢، الخزانة ٤٧٥/٤.

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٥/١، التذييل ٦٠/٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨١/١، أمالي ابن الحاجب ٦٣٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٥/١.

(٥) انظر: المقتصد ٤٦٧/١.

(٦) انظر: الإنصاف ١٥٠/١.

(٧) انظر: اللباب ٢٢٠/١.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣٨٠/٤.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٠،١٩/٢، الخزانة ٤٧٥/١٠. قال الدماميني: " لا حاجة إلى هذا التقدير؛ فإن (كفافًا) يصح كونه خبرا عنهما، إذ هو صالح للإخبار عن الاثنين وغيرهما". انظر: حاشية الشمني ٧٢/٢.

(١٠) انظر: المغني ٥٣٦/٣.

مرتويًا، لكنه أسكن الياء؛ لإقامة الوزن والقافية (١)، وهو من الضرورات المستحسنة(٢).

و (عن) في الوجهين متعلقة بت **(مرتو)**، وجاز تعلقها حملا على المعنى؛ لأن حق اللفظ أن يقول: ارتويت منه أو به، لكنه محمول على معنى كافٍّ؛ لأن الشارب إذا روي كفَّ (٣).

ومن روى **(شرَّك)** بالنصب فجعله اسما لـ **(ليت)** محذوفة، وسهل حذفَها تقدمُ ذكرها، فكأنه قال: وليت شرَّك مرتوٍ عني، و **(مرتوٍ)** حينئذٍ على ما تستحقه من إسكان الياء؛ لكونه خبرا لـ **(ليت)** (٤).

وأجاز ابنُ هشام عطف **(شرَّك)** المنصوب على اسم **(ليت)** المذكورة، إن قدر ضمير المخاطب (٥)، وأجاز العكبري (٦)، والسخاوي (٧)، العطف على اسم ليت المذكورة وهو ضمير الشأن، ووصف البغدادي ذلك بالغفلة (٨).

وعلى مذهب أبي علي يجوز في **(الماء)** الرفع على تقدير حذف المضاف، وتقديره: ما ارتوى أهل الماء، أو شارب الماء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فاكتسى إعرابه (٩). وأجاز بعضهم أن يكون **(الماء)** رفعا على أنه فاعل **(ارتوى)**

---

(١) وهي لغة حكاها الأخفش وأبو عبيد وقطرب وأكثر الكوفيين. انظر: الخصائص ٩٧/٢.

(٢) نسب ذلك إليه ابن الشجري في الأمالي ٢٨/١، ٢٠/٢، ٢١. وانظر: الخزانة ٤٧٨/١٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٣/١، المغني ٥٣٨/٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢١/٢، ٢٨٢/١، المغني ٥٣٧/٣.

(٥) انظر: المغني ٥٣٧/٣.

(٦) انظر: اللباب ٢٢٠/١.

(٧) انظر: سفر السعادة ٧٢١/٢.

(٨) الخزانة ٤٨٠/١٠.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٣/١، ٢٢/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٤/١، المغني ٥٣٩/٣.

من غير تقدير مضاف قال العكبري: " وهو ضعيف" (١)، وجاز على هذا الوجه وصف الماء بالارتواء للمبالغة (٢).

ومن نصب (**الماء**) (٣) متبعا مذهب أبي عليٍّ أراد: ما ارتوى الناسُ الماءَ، أي: من الماء، أضمر الفاعل وحذف الخافض، فوصل الفعل فنصب (٤). قال البغدادي:" وَلَا يخفى أَن هَذَا القَوْل تعسف من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: حذف الْفَاعِل من غير الصُّور المعدودة.

وَثَانِيهمَا: حذف الْبَاء وحرف الْجَرّ لَا يحذف إِلَّا سَمَاعا" (٥).

ونسب لابن بابشاذ أن (مرتوي) مَنْصُوبٌ على الْمصدر أَي: ارتواء، ورُدَّ عَلَيْهِ بِأَن اسْم الْفَاعِل فِيمَا زَاد على الثَّلَاثَة لَا يكون مصدرا، وَإِنَّمَا يكون ذَلِك فِي اسْم الْمَفْعُول، وَكَأَنَّهُ قاسَهُ على الثلاثي نَحْو: قُم قَائِما، وأ قَائِما وَقد قعد النَّاس.

قال البغدادي: تَجْوِيز هَذَا إِنَّمَا يتَصَوَّر فِي رفع الماء وَجعل الْمَعْطُوف مشاركاً للمعطوف عَلَيْهِ فِي خَبره (٦).

و (**ما**) في قوله: (**ما ارتوى**): مصدرية ظرفية، وهي وما بعدها في تأويل مصدر، وموضعها بصلتها نصب على الظرف بتقدير مضاف، أي: مدة ارتواء الماء (٧).

---

(١) اللباب ١/٢٢٠.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٤، ٢/٢٣، شرح الكافية للرضي ٤/٣٨٠، المغني ٣/٥٣٩، الخزانة ١٠/٤٧٩.

(٣) وصف ابنُ الشجري وجه نصب الماء بالتكلف والبُعد. انظر: الأمالي ١/٢٨٤، الخزانة ١٠/٤٧٩، بينما قال العكبري:" الصحيح في الماء النصب". اللباب ١/٢٢٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١١/٢٨٤، ٢/٣٢.

(٥) الخزانة ١٠/٤٧٩.

(٦) انظر: الخزانة ١٠/٤٨٠.

(٧) انظر: المقتصد ١/٤٧٧، أمالي ابن الشجري ١/٢٨٤، إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٤.

يقول ابن الشجري:" وأبو طالب العبدي لم يعرف في البيت إلا نصب الماء، ولم يتجه له إلا إسناد (ارتوى) إلى (مرتو)، وذلك أنه قال: معنى: (ما ارتوى الماء مرتو): ما شرب الماء شاربٌ" (١).

و (عن) فيما ذهب إليه العبدي متعلقة بـ (كفافا)، كأنه قال: فليتك كان خيرك وشرك كافا عني ما ارتوى الماء مرتو (٢)، وأما نصب الماء فعلى تقدير حذف الجار، أي: ما ارتوى من الماء، أو بالماء (٣).

ثم ابن الشجري ما ذهب إليه العبديُّ قائلا:" والقول عندي فيه أن الالتزام بالظاهر على ما ذهب إليه العبدي أشبه بمذاهب العرب فيما يريدون به التأبيد، كقولهم: لا افعل كذا ما طار طائر، ولا أكلمك ما سمر سامر" (٤).

والترجيح هنا بين وجهي رواية النصب يميل قليلا إلى ما ذهب إليه العبدي، فإنه وإن اشترك مع التأويل الأول في حذف الجار قبل (الماء) إلا إنه سلم من حذف الفاعل في غير الصور التي نص عليها العلماء؛ لذا فإن البحث يوافق العبديُّ فيما ذهب إليه؛ ولهذا قال ابن الشجري –رحمه الله–:" ما ذهب إليه العبديُّ أشبه بمذاهب العرب فيما يريدون به التأبيد" (٥).

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٢٤، وذكر أن أبا علي الفارسي قد أشار إلى ما قاله العبدي في كتابه التذكرة. وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٦٤٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٥، شرح الكافية للرضي ٤/٣٨٠، المغني ٢/٧٢١، سفر السعادة ٢/٧٢١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٥، أمالي ابن الحاجب ٢/٦٣٤، شرح الكافية للرضي ٤/٣٨٠، المغني ٣/٥٤٠

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٨٥، الخزانة ١٠/٤٨٠.

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٢٨٥، الخزانة ١٠/٤٨٠.

الخاتمة:

الحمد لله في البدء والختام وبعد

فعقب هذه الوقفات مع الآراء النحوية للشيخ أبي بكر بن بقية العبديِّ، رصد البحث ما يلي:

أولا: ما زال من أعلام العربية الكثير ممن يستحق أن يقف مع فكره وآرائه الباحثون.

ثانيا: أنَّ السبب في قلةِ ما كُتِب عن الشيخ وعن مصنفاته معاصرتُه ابنَ جني وغيره من العلماء الذين أقبل الناس عليهم في حياتهم، وعلى مصنفاتهم وفكرهم وآرائهم بعد وفاتهم.

ثالثًا: كان العبديُ ذا شخصية حاضرة متميزة، لم يقف بفكره عند حدود مذهب بعينه أو شخصية بعينها، وإنما اختار ما ثبت عنده بدليله، كما انفرد ببعض الآراء التي لم أجدها لغيره من العلماء.

رابعًا: رجع العبديُّ في آرائه إلى كلام السابقين، أفاد منه وبنى عليه، وقد نال الفارسي شيحه النصيب الأوفر من ذلك.

خامسًا: لآراء العبدي أثر في مصنفات من أتى بعده من العلماء، منذ القرن السادس الهجري، وحتى القرن الثاني عشر، نقلوها وناقشوها اختيارا أو اعتراضا.

مسرد المصادر

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، ط/ عالم الكتب، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
- الإبدال لابن السكيت، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض، ط: دار الكتب العلمية.
- ابن فلاح النحوي، آراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، رسالة دكتوراة للباحث/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق د/ أحمد محمد عبد الدايم، ط/ دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، لمحمد بن علان الصديقي الشافعي، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠١م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطي — تحقيق: أنس مهرة — ط: دار الكتب العلمية — الأولى — ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط: مكتبة الخانجى.
- أسرار العربية ل كمال الدين الأنباري، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق/ غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأصول لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب للشيخ/ زكريا الأنصاري، تحقيق د/ موسى علي موسى مسعود، الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب . بيروت (١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م).

- الأعلام للزركلي، ط: دار العلم للملايين، الخمسة عشرة. ٢٠٠٢م.
- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط/ مكتبة لبنا ناشرون، الأولى ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، ط/ دار عمار، الأردن ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجرى، تحقيق د / محمود الطناحى، ط: الخانجى، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأمهات في الأبواب النحوية، د/ حسن العثمان، ط/ المكتبة المكية، الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- أم الباب في النحو، لأريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢١-١٤٢٢هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي. القاهرة، الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٧ م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، ط/ عالم الكتب، الثانية ١٤٢٦هـ-١٩٩٦م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل البغدادي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لبيان الحق النيسابوري، تحقيق/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ عادل أحمد عبد المجود، علي محمد عوض، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت. الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- بدائع الفوائد لابن القيم – تحقيق / أحمد عبد السلام – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د/ أحمد علي الدين، ط/ جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٠هـ.
- البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبيتي، ط: دار العرب الإسلامي، الأولى (١٤٠٧هـ. ١٩٨٦م).
- البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط/ مطبعة المدني، الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، لبنان.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي، ط/ دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية. بدون تاريخ.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين الذهبي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- التبصرة والتذكرة للصميرى، تحقيق د/ فتوح أحمد مصطفى، ط: جامعة أم القرى، الأولى (١٤٠٢هـ.١٩٨٢م).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط/ دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط/ الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- تخليص الشواهد لابن هشام، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، ط: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، ط/ دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل لأبى حيان، تحقيق د/ حسن هنداوى، ط: دار القلم، دمشق، الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق/ عادل محسن سالم العميري، ط/ جامعة أم القرى، الأولى ١٤١٨هـ.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق/ محمد بدوي المختون، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ محمد باسل العيون السود، ط/ دار الكتب العلمية — بيروت، الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م.
- التعريفات للجرجاني، ط/ دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير الألوسي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التقييد لمعرفة لرواة السنن والمسانيد، لابن نقطة الحنبلي، تحقيق د/ كمال يوسف الحوت، ط/ دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د / على محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق / محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد للمرادى، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان، ط: دار الفكر العربى، الأولى (١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م).
- جامع البيان في القراءات، لأبي عمرو الداني، مجموعة رسائل ماجستير، الناشر/ جامعة الشارقة، الإمارات، الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق/ رمزي البعلبكي، ط/ دار العلم للملايين، الأولى ١٩٨٧م.
- الجنى الدانى للمرادى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة . محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، الأولى (١٤١٣هـ. ١٩٨٢م).

- الجواهر الحسان للثعالبي، تحقيق الشيخ/ محمد علي معوض، الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ.
- حاشية الشمني على مغني اللبيب، ط/ مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية.
- الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، ط/ دار المأمون للتراث.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، ط/ دار الرسالة.
- حروف المعاني والصفات، تحقيق / علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٩٨٤م.
- الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق/ مختار الدين أحمد، ط/ عالم الكتب، بيروت.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ. ١٩٧٧م).
- الخصائص لابن جنى، تحقيق/ محمد على النجار، ط: المكتبة العلمية.
- خصائص أمَّات الأبواب النحوية، محمد أحمد الأشولي، د/ زهير عبد المجيد سلطان، بحث مستل من مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد السادس.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث بالقاهرة.
- الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي، تحقيق/ شوقي بنبين، محمد سعيد حنشي، ط/ دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم بدمشق.
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق د/ محمود محمد شاكر، ط/ مطبعة المدني، القاهرة-جدة، الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق / محمد يوسف نجم، ط: دار صادر بيروت، الثالثة ،١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح/ علي ذو الفقار شاكر، ط/ دار الغرب الإسلامي، الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه/ أحمد حسن بسج، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط/ دار القلم، بيروت.
- رسالة الغفران لأبي علاء المعري، تحقيق/ علي حسن فاعور، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ-٢٠٠١م.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، تحقيق/ عبد الرازق المهدي، ط/ دار الكتاب العربي، الأولى ١٤٢٢هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د / حسن هنداوى، ط: دار القلم، الأولى ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
- السبعة لابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، ط/ دار المعارف، الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سفر السعادة للسخاوي، تحقيق د/ شاكر الفحام، ط: دار صادر بيروت، الثانية ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق/ عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا.
- سمط الآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق/ عبد العزيز الميمني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط/ دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح أبيات المغنى للبغدادى، تحقيق / عبد العزيز رماح، أحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون للتراث، الثانية ١٤٠٧هـ. ١٩٨٨م.

- شرح الأشموني على الألفية، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / محمد باسل العيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م.
- شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، العشرون ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط: دار هجر الأولى (١٤١٠هـ. ١٩٩٠م).
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق / محمد عبد النبي محمد عبيد، ط: مكتبة الإيمان بالمنصورة، الأولى ٢٠٠٦ م — ١٤٢٧ هـ.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د / صاحب أبو جناح، بدون بيانات.
- شرح ديوان الفرزدق، إليا الحاوي، ط/ دار الكتاب اللبناني، الأولى ١٩٨٣.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد، ط: مكتبة الثقافة الدينية، الأولي ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق / عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع — سوريا.
- شرح شذور الذهب للجوجري، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح الشافية للرضى، تحقيق / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ. ١٩٨٢م.
- شرح الشافية للنيسابوري، تحقيق/ ثريا مصطفى عقاب، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق/ أحمد ظافر كوجان، ط/ لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق د/ مهدي عبيد جاسم، الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٨٨٣.

- شرح الكافية لابن فلاح، تحقيق/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢١-١٤٢٢هـ.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، ط: جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق/ على محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، الأولى (١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م).
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
- شرح اللمع للأصفهانى، تحقيق د/ إبراهيم أبو عبادة، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الأولى (١٤١٠هـ ١٩٩٠م).
- شرح اللمع للواسطي، تحقيق د/ رجب عثمان، ط/ الخانجي، الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المراح لديكنقوز، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباب الحلبي، الثالثة، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق / إميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، ط/ المكتبة العصرية، الكويت، الأولى ١٩٧٧م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، ط/ دار العلم للملايين، الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، تحقيق / مصطفى ديب البغا، ط: دار ابن كثير — اليمامة — بيروت، الثالثة، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م.
- صحيح مسلم، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي — بيروت
- الصفوة الصفية للنيلى، تحقيق د / محسن سالم العميرى، ط: جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٠هـ.
- العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري.

- العلل في النحو للوارق – تحقيق: مها مازن المبارك – ط: دار الفكر المعاصر – الأولى – ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق/ محمد باسل العيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- العين للخليل ابن أحمد، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال.
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني، تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيّح، ط/ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ١٤٢٧هـ.
- فصيح ثعلب، تحقيق د/ عاطف مدكور، ط/ دار المعارف، القاهرة.
- الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية. أهميته، مصطلحاته، أغراضه، د/ عبد الفتاح محمد، بحث مستل من مجلة جامعة دمشق، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول والثاني، ٢٠٠٦م.
- فيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي، تحقيق د/ محمود يوسف فجال، ط/ دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الثانية
- القراءات التي اتهمها النحاة باللحن، جمعا ودراسة، الباحث/ أشرف إبراهيم الشوادفي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالمنصورة، فرع جامعة الأزهر.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق د/ علي دحروج، ط/ مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الأولى ١٩٩٦م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، ط/ مكتبة المثنى، بغداد ١٩٤١م.
- الكناش في فنّي النحو والصرف، تحقيق د/ رياض الخوام، ط/ المكتبى العصرية، بيروت ٢٠٠٠هـ-م.

- اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، على محمد عوضم، ط: دار الكتب العلمية، الأولى (١٤١٩ هـ. ١٩٩٨م).
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر – دمشق، الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥ م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، الثالثة -١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ دائرة المعرف النظامية، الهند، ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الثانية ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- اللمحة فى شرح الملحة، للصايغ، تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدى، ط: عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د/ فتحي بيومي حمودة، ط/ شركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف.
- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري، تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، ط/ مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨١م.
- مجالس ثعلب، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: دار المعارف، الرابعة ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح شلبي، ط/ وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق / عبد الحميد هنداوي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، تح د/ شريف النجار، ط/ دار عمار، الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.

- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المساعد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى (١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م).
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق / حاتم الضامن، ط: دار البشائر، دمشق، الأولى ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣ م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي (١٤١١ هـ. ١٩٩٠م).
- معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة — مصر، الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبد شلبي، ط/ عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق / إحسان عباس، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣ م.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، السابعة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- معجم القراءات للدكتور / عبد اللطيف الخطيب، ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط/ مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط/ الكويت، الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م.
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، ط: جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية للعيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/ أحمد محمد السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام، مصر، الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- المقتضب للمبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب. – بيروت.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق/ بولس برونلة، ط/ مطبعة ليدن ١٩٠٠م.
- الممتع لابن عصفور، تحقيق د / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى ١٩٩٦م
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق / إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين، ط: وزارة المعارف العمومية – مصر، الأولى ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
- نتائج الفكر للسهيلي – تحقيق: د / محمد إبراهيم البنا – ط: دار الاعتصام.
- النحو الوافي لعباس حسن، ط/ دار المعارف، الخامسة عشرة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري، تحقيق / إبراهيم السامرائي، ط: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الثالثة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.
- نهاية الأرب في معرفة لسان العرب للقلقشندي، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، ط/ دار الكتاب اللبنانيين، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع.
- هداية السيبيل إلى بيان مسائل التسهيل، لعبد القادر المكي، من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة، دراسة وتحقيق، للباحث/ عبد العزيز القناوي صافي الجيل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

المسرد العام

. المقدمة.	**١١٤٦**
. الفصل الأول	
. المبحث الأول: ابن بقية العبدي .. السيرةُ والمسيرة.	**١١٤٩**
. المبحث الثاني: شخصيته النحوية.	**١١٥٣**
. الفصل الثاني آراؤه في (البِنية وما إليها).	**١١٦٢**
. أصل الألف في (كِلا).	**١١٦٣**
. العلة في جعل (كانَ) أمَّ الباب.	**١١٦٧**
. المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية.	**١١٦٩**
. (بله) بين الجمود والاشتقاق.	**١١٧٣**
. أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم.	**١١٧٩**
. الوقف بنقل حركة المنصوب.	**١١٨١**
. تأويل قوله –تعالى–: "وكَذلكَ نُجِّي المؤمنِينَ".	**١١٨٤**
. الفصل الثالث: آراؤه في (التراكيب).	**١١٩٠**
. الأولى بالحذف من المبتدأ والخبر إذا جاز الأمران.	**١١٩١**
. تأويل قولهم: أنتَ أعلمُ وربُّك.	**١١٩٥**
. تقديم خبر (ما) الحجازية.	**١١٩٧**

. دلالة (كادَ) في الإثبات والنفي.	١٢٠٠
. من أحكامِ (رُبَّ): وصفُ مجرورِها.	١٢٠٧
. متعلّق (رُبَّ) بين الذكرِ والحذف.	١٢٠٩
. وقوع فاعل (نعم وبئس) نكرة مضافة إلى نكرة.	١٢١٢
. المعطوف في العطف على الضمير المرفوع المتصل المؤكَّد.	١٢١٥
. إعراب الجملة بعد (كمْ) في قولهم: كم رجلٍ جاءني.	١٢١٧
. إعراب بيت من الشعر.	١٢١٩
. الخاتمة.	١٢٢٤
. مسرد المصادر والمراجع.	١٢٢٥
. المسرد العام للبحث.	١٢٣٧